٦٣

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

دراسات

المملكة العربيّة السعوديّة وحقوق الملكيّة الفكريّة: دروس من النهج الصينيّ

نورة حمود عبدالعزيز الزيد

جمادى الأولى ١٤٤٣هـ
ديسمبر ٢٠٢١م

المملكة العربيّة السعوديّة وحقوق الملكيّة الفكريّة: دروس من النهج الصينيّ

نورة الزيد

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤٣هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الزيد، نورة حمود
المملكة العربيّة السعوديّة وحقوق الملكيّة الفكريّة: دروس من النهج الصينيّ. / نورة حمود الزيد - ط١. - الرياض، ١٤٤٣هـ

٤٤ ص، ١٦,٥ x ٢٣سم (دراسات؛ ٦٣)

ردمك: ٦_٠٢_٨٣٦٠_٦٠٣_٩٧٨

١- حقوق الملكية الفكرية - قوانين و تشريعات - السعودية
٢- حقوق الملكية الفكرية - قوانين و تشريعات - الصين أ. العنوان

ديوي ٣٤٦,٠٤٨٢ ١٤٤٣/٥٧٩٤

رقم الإيداع: ١٤٤٣/٥٧٩٤
ردمك: ٦_٠٢_٨٣٦٠_٦٠٣_٩٧٨

تصميم وإخراج
محمد يوسف شريف

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الدراسة ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

المحتويات

مُلخَّص	٦
مُقدِّمة	٧
١. نظرة عامّة إلى الملكيّة الفكريّة: المفهوم، والهيئات التنظيميّة، والقيمة الاقتصاديّة	٩
١. ١. تطوّر التنسيق الدوليّ في مجال الملكيّة الفكريّة	١٠
١. ٢. القيمة الاقتصاديّة للملكيّة الفكريّة	١١
٢. المملكة العربيّة السعوديّة ومسألة الملكيّة الفكريّة: السياق والتطوّرات والتحدّيات	١٤
٢. ١. التطوّرات الأخيرة في الملكيّة الفكريّة السعوديّة	١٦
٢. ٢. مواطن القوّة والضعف في نظام الابتكار بالمملكة العربيّة السعوديّة	٢٠
٣. النهج الصينيّ في الملكيّة الفكريّة	٢٦
٣. ١. بناء القدرة الابتكاريّة	٢٧
٣. ٢. تشريعات الملكيّة الفكريّة وتراخي الدولة في إنفاذها	٣٤
٣. ٣. بناء نظام لحقوق الملكيّة الفكريّة	٣٦
٤. خاتمة: التعلُّم من الصين؟	٣٩

مُلخَّص

يُعَدّ تطوير منظومة فعّالة للابتكار أمراً محوريّاً في ظل قيام المملكة العربية السعودية بزيادة الاستثمار في الابتكار لتحفيز النموّ في القطاعات غير النفطيّة. وتُعدُّ الملكيّة الفكريّة أداةً قويّة لتحفيز الابتكار، والسرديّة السائدة في الخطاب المعتاد حول الملكيّة الفكريّة، هي أنّ: ارتفاع معايير الملكيّة الفكريّة يؤدّي إلى تعظيم المُخرَجات الابتكاريّة، غير أنّ هذه الدراسة ترى أنّ ضعف معاييرها هو الأنسب في هذه المرحلة من مراحل التنمية الاقتصاديّة في البلاد؛ لأنّ ذلك يتيح عمليّة نقل للتقنية بشكل أكثر سلاسةً، وهي العمليّة اللازمة لبناء قدرة ابتكاريّة وسَدّ الفجوات القائمة. ولإثبات الطابع غير الاستثنائيّ للنهج المتمهّل –ابتداءً– في التعامل مع قضايا الملكيّة الفكريّة، تتبّع هذه الدراسة التجربة الصينيّة التي كيَّفَت (مثلها مثل من سبقها من دول أخرى)، سياساتِها للملكيّة الفكريّة؛ لكي تتناسَب مع نضج نظامها الوطنيّ في الابتكار.

مُقدِّمة

في مارس عام ٢٠٢٠م، استضافت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن منتدىً حول «دور الملكيّة الفكريّة في التنمية الاقتصاديّة»، برعاية صاحب السموّ الملكيّ الأمير سعود بن نايف بن عبد العزيز، أمير المنطقة الشرقيّة[١]. وقد أُعلِن عن الفعالية باعتبارها الأولى من نوعها في المملكة، وهي إيذان بانطلاق مصداقيّة سعوديّة حقيقيّة في مجال الملكيّة الفكريّة وقيمتها الاقتصاديّة. وشارك في المنتدى باحثون وصنّاع قرار وقيادات أعمال من داخل المملكة وخارجها، وعرضوا خبراتهم وتجاربهم حول الابتكار والتسويق التجاريّ للملكيّة الفكريّة. وقد كان من بين المتحدّثين: بيتر ميهرافاري، المُلحَق الأميركيّ لشؤون الملكيّة الفكريّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي أكّد أهمّيّة تعزيز معايير الملكيّة الفكريّة في المملكة العربيّة السعوديّة؛ لجذب استثمارات الشركات الأميركيّة إلى البلاد. وبالتالي، ضربت تعليقات ميهرافاري على وتر شديد الحساسيّة، نظراً لإعطاء الاستثمار الأجنبيّ المباشر دوراً محوريّاً في جهود حكومة المملكة لتنويع اقتصادها وبناء القطاع الاقتصاديّ في البلاد. وقد بدا هناك إجماع، خلال المؤتمر، على أهمّيّة تبنّي معايير أعلى للملكيّة الفكريّة في المملكة العربيّة السعوديّة. ومع ذلك، يظلّ التساؤل قائماً حول: ما إذا كان توفير حماية أكبر لحقوق الملكيّة الفكريّة سيمثّل حافزاً حقيقيّاً للابتكار السعوديّ.

وللإجابة عن هذا التساؤل، نقول: قد يكون من المفيد النظر بعين الاعتبار إلى الوضع الحاضر لمنظومة الابتكار السعوديّة، إضافةً إلى تجارب الدول الأخرى، في مرحلة الانتقال إلى اقتصادات قائمة على الابتكار. والصين إحدى هذه الدول، فهي قوّة تقنيّة صاعدة. ومن المثير للاهتمام، أنّ الإعجاب بالنجاح الاقتصاديّ والتقنيّ الصينيّ عادةً ما يكون مصحوباً بانتقادات حادّة لمُمارَسات الملكيّة الفكريّة في البلاد. إذ دائماً ما تحتلّ الصين مرتبةً ما في «قائمة المراقبة ذات الأولويّة» (Priority Watch List) في «التقرير الخاص

---

(١) عِرفان: أوَدُّ أن أُعرِب عن عميقِ امتناني للدكتور محمّد السديريّ، رئيس برنامج الدراسات الآسيويّة بمركز الملك فَيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، لتشجيعه ودعمه المتواصل، ولتعليقاته وإسهامه الذي لا يُقدَّر بثمن؛ لتطوير هذه الدراسة. وأوَدُّ –أيضاً– أن أتقدَّم بخالص شُكري إلى الدكتور إبراهيم المعجل، الرئيس التنفيذيّ لصندوق التنمية الصناعيّة السعوديّ، وإلى المهندس سامي السديس، نائب الرئيس التنفيذيّ لشؤون سياسات الملكيّة الفكريّة والشراكات بالهيئة السعوديّة للملكيّة الفكريّة، وإلى الدكتور إياد الزهارنة، المدير العامّ لمركز الابتكار ونقل التقنية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وأخيراً إلى المهندس ناجد محمّد، مدير وحدة الملكيّة الفكريّة بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن؛ وذلك لاقتطاعهم جزءاً من أوقاتهم الثمينة، رغم ازدحام جداول أعمالهم لمشاركتي رؤاهم وأفكارهم حول الفرص والتحدّيات التي تواجه منظومة الابتكار في المملكة العربيّة السعوديّة.

٣٠١» (Special 301 Report) الصادر عن الممثّل التجاري التابعة للممثّل التجاريّ الأميركيّ (U.S. Trade Representative)، الذي يقيّم إجراءات حماية حقوق الملكيّة الفكريّة وتنفيذها لدى الشركاء التجاريّين للولايات المتّحدة[٢]. وهناك مخاوف مماثِلة لدى دول أخرى، مثل: اليابان ودول الاتحاد الأوربّيّ[٣]. وفي مقالة منشورة عام ٢٠٢٠م بصحيفة «فاينانشيال تايمز» (Financial Times) اللندنيّة، ورَد أنّ: الصين، من جديد، مُصنَّفة على أنّها أسوأ منتهكي «الأولويّة الأولى» لأوروبا، وذلك نتيجة حجم واستمرارية سياساتها ومُمارَساتها وتجاهُلها، وكلّها أمور تحول من دون تحقيق أهداف أصحاب العلامات التجاريّة وبراءات الاختراع في الاتّحاد الأوروبي[٤]. إنّ نجاح الصين في الابتكار، مقترناً باستمرار الشكوى من مُمارَساتها حيال الملكيّة الفكريّة، يشكّل مُفارَقةً غريبة، تُقدَّم خلالها المعايير العالية للملكيّة الفكريّة باعتبارها شرطاً أساسيّاً لتشجيع الابتكار، على الرغم من أنّ التجربة الصينيّة تثبت عكسَ ذلك. وعلى الرغم من تلك الانتقادات القائمة منذ أمدٍ طويل، قد تمثّل التجربة الصينيّة دراسةَ حالة قيّمةً بالنسبة للمملكة العربيّة السعوديّة، إذ تحمل دروساً مفيدة في توظيف سياسات الملكيّة الفكريّة؛ من أجل تعزيز طموحات الابتكار الوطنيّة.

وتطرح هذه الدراسة، ربَط سياسات الملكيّة الفكريّة في المملكة بإستراتيجيّة ابتكار شاملة، تتماشى فيها قوّة حماية الملكيّة الفكريّة مع نضج نظام الابتكار الوطنيّ. وفي هذه المرحلة من مراحل التنمية الاقتصاديّة في البلاد، لا بدّ من تشجيع السياسات التي تسهّل نشر المعرفة، وتجنّب المعايير العالية لحماية الملكيّة الفكريّة، التي قد يكون من شأنها تقييد هذا النشر المعرفيّ. وتنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام، فيقدِّم القسم الأوّل:

---

(2) "2021 Special 301 Report," *United States Trade Representative*, April 2021, https://ustr.gov/sites/default/files/files/reports/2021/2021%20Special%20301%20Report%20(final).pdf; "2020 Special 301 Report," *United States Trade Representative*, April 2020, https://ustr.gov/sites/default/files/2020_Special_301_Report.pdf; "2019 Special 301 Report," *United States Trade Representative*, April 2019, https://ustr.gov/sites/default/files/2019_Special_301_Report.pdf.

(3) Asei Ito and James L. Schoff, "Avoiding Friendly Fire Amid Economic Tensions with China," *Carnegie Endowment for International Peace*, October 2019, https://carnegieendowment.org/2019/10/10/avoiding-friendly-fire-amid-economic-tensions-with-china-pub-79999; Peter Landers, "Japan and China Are Getting along Better, but Not When It Comes to Tech," *The Wall Street Journal*, October 24, 2018, https://www.wsj.com/articles/tech-rivalry-shadows-japan-china-summit-1540306548.

(4) Miriam Rozen, "EU Chides China and Others for IP Breaches - Again," *Financial Times*, June 18, 2020, https://www.ft.com/content/0d48a5dc-9362-11ea-899a-f62a20d54625.

بعض المعلومات الأساسيّة حول الملكيّة الفكريّة وأثرها على الابتكار. فيما يلخّص القسم الثاني: التطوّرات الأخيرة في قطاع الملكيّة الفكريّة السعوديّ، ويقدّم لمحة موجزة عن الوضع الحاضر لمنظومة الابتكار المحلّيّة، إضافةً إلى التحدّيات التي تواجهها. أمّا القسم الثالث: فيستعرض التحوّلات التي مرّت بها سياسات الملكيّة الفكريّة في الصين، خلال المراحل المختلفة للتنمية الاقتصاديّة، التي مرّت بها لدعم احتياجات نظام الابتكار المحلّيّ، ولخدمة أهدافها الاقتصاديّة. ثمّ تأتي خاتمة الدراسة في القسم الرابع. وقد استُلهِم التحليل في هذه الدراسة، من خلال طائفة من المصادر الأوّليّة والثانويّة. علاوةً على ذلك، فإنّ مُقابلات أُجريت مع مسؤولين يمثلون: الهيئة السعوديّة للملكيّة الفكريّة، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وصندوق التنمية الصناعيّة السعودي - تُتيح فهماً أدقّ وأكثر واقعيّة للعناصر الأكاديميّة المتعلّقة بصنع السياسات في إستراتيجيّة الابتكار السعوديّة.

١. نظرة عامّة إلى الملكيّة الفكريّة: المفهوم، والهيئات التنظيميّة، والقيمة الاقتصاديّة

يقدّم هذا القسم، معلومات أساسيّة حول الملكيّة الفكريّة، ولا سيّما حول مأْسَستها في النظم الوطنيّة والدوليّة، والغرض الاقتصاديّ منها. ففي البداية، نجد أنّ «المنظّمة العالميّة للملكيّة الفكريّة» (World Intellectual Property Organization (WIPO، (سأشير إليها من الآن فصاعداً بـــ«ويبو»)، تُعرِّف الملكيّة الفكريّة على أنّها «إبداعات العقل من: اختراعات ومصنفات أدبية وفنية وتصاميم وشعارات وأسماء وصور مستخدمة في التجارة»[٥]. فمن الناحية القانونيّة، تعدُّ مثلُ تلك المُنتَجاتِ من صُنع الإنسان وذكائه البشريّ مَحميَّةً بأنواع مختلفة من الحقوق. وعادةً، ما تكون براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر والعلامات التجاريّة، هي الأدوات الأساسيّة التي تشملها الأنظمة الوطنيّة للملكيّة الفكريّة. وبالنسبة لبراءات الاختراع، فهي: حقوق الاستئثار الممنوحة للاختراعات. فيما تعَدّ حقوق التأليف والنشر: آليّةً تحكم المُصنَّفات الأدبيّة والفنّيّة، التي تشمل التراكيب النصّيّة أو الموسيقيّة والصور والمنحوتات والخرائط والإعلانات، بل والبرامج الحاسوبيّة.

(٥) «ما هي الملكيّة الفكريّة؟» المنظّمة العالميّة للملكيّة الفكريّة - ويبو، تمّ الوصول بتاريخ ١٣ تمّوز/يوليو ٢٠٢١م، https://www.wipo.int/about-ip/ar/index.html.

وأمّا العلامات التجاريّة، فهي: إشارة تُتيح للشركات التجاريّة تمييز مُنتَجاتها عن مُنتَجات منافسيها. ومن أمثلة العلامات التجاريّة المسجَّلة: شعارُ شركة «نايك» (Nike)، الذي يجمع بين اسم الشركة وعلامة «تدويم» (سووش: swoosh).

ويمكن للمنتَجات الاستهلاكيّة اليوميّة، مثل: أجهزة آيفون من شركة أبل، أن تضمّ عدّة أنواع مختلفة من الملكيّة الفكريّة. فأجهزة الإرسال، والاستشعار، وغيرها من المكوّنات داخل أيّ جهاز آيفون، جميعُها محميّة ببراءات اختراع، في حين أنّ برامجه و«أكواد» التطبيقات التي فيه محميّة بحقوق التأليف والنشر، أما الشعار (المكوّن من تفّاحة قُضِمت للتوّ على الجهة الخلفيّة للجهاز) فتحميه علامة تجاريّة. وهذه ليست سوى أمثلة بسيطة على اختلاف أنماط الملكيّة الفكريّة الموجودة في سلعة استهلاكيّة واحدة. ومعظم قيمة جهاز آيفون؛ تكمن في الملكيّة الفكريّة التي يشتمل عليها. ولا بدّ من تقديم طلبات للحصول على حقوق الملكيّة الفكريّة هذه سلَفاً، باستثناء حقوق التأليف والنشر، وعادةً، ما تنتهي بعد مدّة زمنيّة معيّنة. ولكن من المهمّ الإشارة إلى أنّ حقوق الملكيّة الفكريّة إقليميّة الطابع، فهي تُقام وتُنفّذ على أساس وطنيّ منذ العام ١٤٧٤م، أي: حين وُضِع أوّل قانون لبراءات الاختراع في مدينة «البندقيّة» بإيطاليا. وهذا يعني: أنّه إذا منحَت دولةٌ ما حقّاً من حقوق الملكيّة الفكريّة، سواءٌ كان براءة اختراع، أو علامةً تجاريّة، أو نموذجاً صناعيّاً، أو غير ذلك، فإنّ هذا الحقّ مضمونٌ في حدود نطاق الولاية القضائيّة لتلك الدولة فحسب(٦).

١. ١. تطوّر التنسيق الدوليّ في مجال الملكيّة الفكريّة

وفي عالمٍ يشهد توسعًا عولميًّا، تضع الطبيعةُ الإقليميّة لحقوق الملكيّة الفكريّة تحدّياتٍ أمام التجارة الدوليّة. فهل ستُحمى حقوق الملكيّة الفكريّة لأصحاب الأعمال والشركات؛ إذا نقلوا العمليّات أو المبيعات إلى الخارج؟ وهل سيحتاجون إلى تسجيل حقوقهم في كلّ بلدٍ على حدة؟ وما كُلفة هذا الأمر؟ وكيف تتبايَن القوانين ومعايير التنفيذ من بلد إلى آخر؟ لقد بُذِلت محاولات عديدة لوضع معايير لحقوق الملكيّة الفكريّة وحمايتها من

(6) Wend Wendland, Rebecka Forsgren, and Daphne Zografos-Johnsson, "*Introduction to Intellectual Property," WIPO*, accessed July 14, 2021, https://www.wipo.int/edocs/mdocs/tk/en/wipo_iptk_ge_19/wipo_iptk_ge_19_presentation_1_ip_tk_tces.pdf.

خلال القانون الدوليّ، وذلك، للإجابة عن تلك الأسئلة، ومعالجة هذه المخاوف. تمثّل: «اتفاقية باريس بشأن حماية الملكية الصناعية» (١٨٨٣م)، و«اتفاقية برن بشأن حماية المصنفات الأدبية والفنية» (١٨٨٦م) -نقطتَي تحوُّل في العصر الحديث. فقد أدّت هذه الاتّفاقيّات إلى إنشاء أمانتَين دوليّتَين تحت إشراف الحكومة الفيدراليّة السويسريّة، ثمّ اندمَجَتا في العام ١٨٩٣م؛ لتُشكِّلا معًا «المكاتب الدولية المتحدة لحماية الملكية الفكرية» (BIRPI)، التي حلّت محلّها «ويبو» في نهاية المطاف، عبر اتّفاقيّة عام ١٩٦٧م، بوصفها وكالة متخصّصة تابعة لـ«هيئة الأمم المتّحدة»[٧].

وعلى مرّ السنين، توسّعت وظيفةُ المنظّمة ونضجت، فقد كانت وظيفتُها الأساسيّة -في مهدها- تنسيق التعاون بين الحكومات حول الملكيّة الفكريّة، وتوفير أمانة لعقد الاتّفاقيّات. وتُشرف المنظّمة -اليومَ- على تطبيق أكثر من ٢٥ اتّفاقيّة في مجال الملكيّة الفكريّة. غير أنّ دورَها نمَا ليشمل: أنشطة التسجيل، وتسهيل عمل إجراء دوليّ واحد لطلب براءات الاختراع، وتسجيل العلامات التجاريّة والنماذج الصناعيّة. واليوم، ترى المنظّمةُ نفسُها أنّ: الملكيّة الفكريّة ليست أكثر من «وسيلة لتحقيق غاية معيّنة». وتوضّح المنظّمة هذا الغرض بتأكيدها أنّ مهمّتها الأساسيّة هي: «الإسهام في تحقيق حالة توازُن بين تحفيز الإبداع عالميّاً، من خلال توفير الحماية الكافية للمصالح الأدبيّة والمادّيّة للمُبدعين من ناحية، وبين توفير إمكانيّة الوصول إلى المنافع والفوائد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة لهذا الإبداع في أنحاء العالم من ناحية أخرى»[٨].

١. ٢. القيمة الاقتصاديّة للملكيّة الفكريّة

يشير بيان مهمّة «ويبو»، إلى وجود مفاضلة بين حماية مصالح المبتكرين، وبين الفوائد الناجمة عن الوصول غير المقيَّد إلى إبداعاتهم[٩]. والصفحات الآتية، تُلقي نظرةً فاحصة على هذه المفاضلة، والعلاقة بين حماية الملكيّة الفكريّة والنموّ الاقتصاديّ، وتؤكّد -أيضاً- أنّ أثر حقوق الملكيّة الفكريّة في الابتكار وفي النموّ يتوقّف -إلى حدٍّ

(٧) «كتيّب الويبو للملكيّة الفكريّة» المنظّمة العالميّة للملكيّة الفكريّة - ويبو، ٢٠٠٤م، https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/intproperty/489/wipo_pub_489.pdf.

(٨) «ما هي الملكيّة الفكريّة؟» المنظّمة العالميّة للملكيّة الفكريّة - ويبو.

(9) Yongmin Chen and Thitima Puttitanun, "Intellectual Property Rights and Innovation in Developing Countries," *Journal of Development Economics* 78, no. 2 (2005): 474-493.

بعيد- على مستوى التنمية الاقتصاديّة للبلد المَعنِيّ. فإذا كان الأمر كذلك، لماذا يجب حماية حقوق الملكيّة الفكريّة؟ من المقبول على نطاقٍ واسع، في الخطاب السائد حول التنمية الاقتصاديّة، أنّ التقدّم التقنيّ؛ دافعٌ أساسيّ من دوافع النموّ الاقتصاديّ والقدرة التنافُسيّة الدوليّة[١٠]. ففي ورقةٍ بعنوان: «التقنية والقدرة التنافسيّة» (Technology and Competitiveness)، يرى «فيغربيرغ» أنّ: «النتائج الإمبيريقيّة تؤكّد -عموماً- اعتماداً على بياناتٍ مُستقاة من ١٥ دولة من دول 'منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية' (OECD)، في المدة بين ستّينيّات وثمانينيّات القرن العشرين الميلاديّ، أهمّيّةَ نموّ القدرات التقنيّة والإنتاجيّة في تحقيق القدرة التنافُسيّة»[١١]. وتستثمر حكومات الدول ووكلاء القطاع الخاصّ في البحث والتطوير؛ أملاً في أن يؤدّي ذلك إلى مُنتَجات أو ابتكارات تعود عليها بالمنفعة والأرباح.

وعلى الأرجح، ستُستنسَخ الابتكارات المُربِحة أو المفيدة وتُقلَّد، وهو أمرٌ يؤدّي إلى خفض المكاسب العائدة على المبتكرين، وإلى إخماد الحافز الدافع إلى إجراء بحوث مكلِّفة، يكون نجاحها أمرًا غير وارد بطبيعة الحال. ولمواجهة هذا التثبيط، تُعطي حقوق الملكيّة الفكريّة المبدعين احتكاراً مؤقّتاً لابتكاراتهم. وبالنسبة للحكومات والشركات، فإنّ حماية تلك الحقوق، تجعل الاستثمارات المُكلّفة والمحفوفة بالمخاطر في مجال البحث والتطوير شيئاً جديراً بالبذل والإنفاق. وهذا هو الدليل الاقتصاديّ الأساسيّ على أهمّيّة حماية حقوق الملكيّة الفكريّة. إذ يقوم الافتراض الأساسيّ على: أنّ الابتكار وخلق المعرفة دافع للنموّ الاقتصاديّ، وأنّ حماية حقوق الملكيّة الفكريّة تحفّز النموّ؛ من خلال تشجيع الابتكار واكتساب المعرفة. ففرض حماية أكبر لحقوق الملكيّة الفكريّة أمرٌ منطقيّ مفهوم لمُنتِجي هذه الإبداعات الفكريّة، الذين -عادةً- ما يُقيمون في الدول المتقدّمة، لأنّ هذا يمنحهم القدرة على الاستفادة من إبداعاتهم. أمّا الدولة النامية، التي -في الأغلب- تستهلك الملكيات الفكريّة، غالبا ما يتم تشجيعها على وضع -من جانبها وبصورة مماثلة- معايير أعلى للحماية، بافتراض أنّ: تلك الحماية سيكون لها تأثيرات مماثلة في النشاط الابتكاريّ في اقتصاداتها.

(10) Sefer Şener and Ercan Sarıdoğan, "The Effects of Science-Technology-Innovation on Competitiveness and Economic Growth," *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 24 (2011): pp. 815-828.

(11) Jan Fagerberg, "Technology and Competitiveness," *Oxford Review of Economic Policy* 12:3, January 1996, 39-51, 9.

ومع ذلك، هل تُترجَم زيادة حماية الملكيّة الفكريّة حقّاً إلى زيادة في النشاط الابتكاريّ لدى الدول النامية؟ في ورقة بعنوان: «دور حقوق الملكيّة الفكريّة في نقل التقنية والنموّ الاقتصاديّ: النظريّة والأدلّة»[١٢]، يقدّم كلٌّ من: «فالفي» و»فوستر»، مراجعة شاملة للدراسات المتاحة، حول العلاقة بين حماية حقوق الملكيّة الفكريّة، وبين النموّ الاقتصاديّ[١٣]. وتشير النتيجة التي توصّلا إليها إلى أنّ: تأثير حقوق الملكيّة الفكريّة في الابتكار في بلد ما؛ يعتمد -إلى حدٍّ كبير- على مستوى التنمية والقدرة الابتكاريّة في ذلك البلد. وأشارا -أيضاً- إلى أنّ: زيادة حماية حقوق الملكيّة الفكريّة لا يكاد يكون لها تأثير في الابتكار في الدول التي لا تستطيع تكريس موارد كبيرة وإتاحتها للنشاط الابتكاريّ، ومن تلك الموارد: الإنفاق على البحث والتطوير، والمعرفة التقنيّة، ورأس المال البشريّ والقدرة الصناعيّة. ولذا، على الدول التي تسعى جاهدةً للابتكار أن تركّز -أوّلاً- على تلك الموارد، من خلال الاستثمار في البنية التحتيّة، وتنمية رأس المال البشريّ، ونقل التقنية. ففي بعض الحالات، تعيق حماية الملكيّة الفكريّة نشر المعرفة؛ وذلك، من خلال تقييد أنشطة المحاكاة، أو من خلال وضع تكاليف إضافيّة على الأشكال الأخرى من أنشطة نقل التقنية، وهي أنشطة ضروريّة لتنمية القاعدة المعرفيّة والقدرة الابتكاريّة في بلدٍ ما. علاوةً على ذلك، فإنّ حماية الملكيّة الفكريّة بشكلٍ يفوق المطلوب تعطي الشركات الأجنبيّة ميزةً كبيرة على الشركات المحلّيّة[١٤]. وبالتالي، فإنّ منافع زيادة حماية حقوق الملكيّة الفكريّة وآثارها في الابتكار ونقل التقنية غير مضمونة بالنسبة للدول النامية[١٥]. وليس هناك من حلٍّ أو من إستراتيجيّة «شاملة، تتناسَب مع الجميع»؛ حين يتعلّق الأمر بسياسات الملكيّة الفكريّة.

---

(12) The Role of Intellectual Property Rights in Technology Transfer and Economic Growth: Theory and Evidence

(13) Rod Falvey and Neil Foster, *United Nations Industrial Development Organization*, accessed May 16, 2021, https://www.unido.org/sites/default/files/2009-04/Role_of_intellectual_property_rights_in_technology_transfer_and_economic_growth_0.pdf, p.x.

(١٤) قد تُصبح حماية الملكيّة الفكريّة -بشكل شديد الصرامة- عائقاً أمام دخول الباحثين المحلّيّين السوق؛ لأنّهم يجدون صعوبة في تطوير التقنيات من دون التعدّي على حقوق من يحملون -بالفعل- براءات أجنبيّة. وفي هذه الحال، تُشكّل البراءات الأجنبيّة بديلاً للبراءات المحلّيّة، وتهيمن الشركات الأجنبيّة على السوق. انظر:
Jerome Reichman, "Intellectual Property: Does IP Harm or Help Developing Countries?" *Journal of Law, Technology & Policy*, 2007, https://scholarship.law.duke.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2569&context=faculty_scholarship.

(15) Alan V. Deardorff, "Welfare Effects of Global Patent Protection," *Economica* 59, no. 233, 1992, 36.

فقبل صياغة سياسات فعّالة للملكيّة الفكريّة، على الحكومات –أوّلاً– تقييم مدى نضج نظم الابتكار الوطنيّة، ومستوى التنمية الاقتصاديّة لديها، فتحدّد نقاط القوّة والثغرات التي تحتاج إلى سدّها؛ لتعزيز الأداء الابتكاريّ والقدرة التنافُسيّة. وفي دراسة لـ«منظّمة التعاون الاقتصاديّ والتنمية»، بعنوان: «نظم الابتكار الوطنية» (National Innovation Systems)، سلّطت المنظّمة الضوء على أهمّيّة تلك النظم؛ بالنسبة لسياسات الملكيّة الفكريّة، وأوضحت:

> تختلف الدول في أسلوب تنظيم تدفّقات المعرفة، وفي الأهمّية النسبيّة للأنواع المختلفة من المؤسّسات والجهات الفاعلة، والروابط لأنظمة الإنتاج الخاصّة بكلٍّ منها... ويمكن لعددٍ من سياسات الأطُر، المتعلّقة باللوائح والضرائب والتمويل والمنافسة والملكيّة الفكريّة، أنّ تُسهّل أو تعيق الأنواع المختلفة من التفاعُلات وتدفّقات المعرفة. فنظراً إلى أنّ الابتكار التقني يقع ضمن بنية صناعيّة معيّنة وسياق وطنيّ محدّد، سيؤدّي الفهم الأفضل لهذا السياق أو النظام إلى تحسين السياسات الحكوميّة في مجال التقنية والابتكار[١٦].

إنّ النظرَ إلى سياسات الملكيّة الفكريّة باعتبارها مكوِّناً ضروريّاً في نظام وطنيّ شامل للابتكار –يعَدّ أمراً محوريّاً لتحقيق الوظيفة الاقتصاديّة لحقوق الملكيّة الفكريّة. وبالتالي، علينا عند وضع تصوّر لمسار تمضي فيه المملكة العربيّة السعوديّة، أن نبدأ بتقييم قدرة البلاد الحاضرة على الابتكار، من حيث العناصر الأربعة المذكورة آنفاً؛ وذلك، من أجل تحديد سياسات الملكيّة الفكريّة، التي تحفّز على أكمل وجهٍ، ومن أجل زيادةَ القدرة الابتكاريّة المحلّيّة.

٢. المملكة العربيّة السعوديّة ومسألة الملكيّة الفكريّة: السياق والتطوّرات والتحدّيات

يتناول هذا القسم، الأسباب التي تجعل النجاح في الابتكار أمراً ضروريّاً ومُلحّاً بالنسبة للمملكة العربيّة السعوديّة، ويستكشف بعضَ المبادرات الحكوميّة التي تركّز على الابتكار، ولا سيّما تأسيس «الهيئة السعوديّة للملكيّة الفكريّة». ثمّ يبحث –القسم–

(16) "National Innovation Systems," *Organization for Economic Co-operation and Development*, accessed March 10, 2021, https://www.oecd.org/science/inno/2101733.pdf.

منظومة الابتكار، ويدافع عن: أنّ ضعف معايير حماية الملكيّة الفكريّة مهمّ لإتاحة نقل التقنية بشكل أكثر سلاسة، وهو أمر ضروريّ؛ لسدّ الفجوات الموجودة في نظام الابتكار في البلاد. وتَدِين المملكة بكثير من ازدهارِها، والتنمية الاقتصاديّة التي تشهدها لإنتاج النفط وتصديره. غير أنّه، وعلى نحوٍ متزايد، صار جليّاً لدى صنّاع السياسات السعوديّين، والجمهور عموماً، عدمُ استدامة الاقتصاد المعتمد على النفط. ومع استمرار النموّ السكّانيّ، فإنّ الاعتماد على العائدات النفطيّة –وحدها– سيصعّب الحفاظ على مستوى المعيشة الذي اعتاد عليه السعوديّون. إضافةً إلى ذلك، وبناءً على تقرير لصندوق النقد الدوليّ صدَر في عام ٢٠١٣م، كان من المتوقّع أن يدخل ما يصل إلى نحو مليون و٦٠٠ ألف من شباب دول مجلس التعاون الخليجيّ، ومنهم السعوديّون، سوقَ العمل بحلول عام ٢٠١٨م[١٧]. غير أنّه لم يكن متوقّعاً من اقتصادات تلك الدول، أن تخلق من الوظائف سوى ما يكفي ١٧٪ من القوى العاملة الجديدة[١٨]. وقد دقّ وباء «كورونا» ناقوس خطر آخر للسعوديّين. فقد تهاوَت أسعار النفط إلى مستويات دُنيا تاريخيّة، واضطرت الحكومة السعوديّة إلى اتّباع تدابير تقشّفيّة، من بينها: زيادة نسبة ضريبة القيمة المُضافة من ٥٪ إلى ١٥٪. ونتيجةً لهذه العوامل –بشكلٍ أساسيّ– تجاوزَت العائدات غير النفطيّة عائداتِ النفط في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠م للمرّة الأولى منذ بدأت الحكومة السعوديّة إعلان ميزانيّتها ربع السنوية[١٩].

في لقاء مع وليّ العهد السعوديّ الأمير محمد بن سلمان، في أبريل عام ٢٠٢١م، بمناسبة مرور خمس سنوات على إطلاق «رؤية ٢٠٣٠»، أشار وليّ العهد إلى المخاوف المذكورة آنفاً، إضافةً إلى الرغبة في تشجيع مزيد من النموّ في القطاعات غير النفطيّة؛ باعتبار ذلك حافزا للإصلاحات[٢٠]. ومع أنّ وليّ العهد ألقى باللائمة على «حالة إدمان نفطيّة» في إعاقة التنمية في كثير من القطاعات في الماضي، إلا أنه أكد سعي القيادة السعوديّة –في الوقت الحاضر– إلى إعادة استثمار عائدات النفط في التعليم وريادة الأعمال والابتكار؛ من

(17) "Labor Market Reforms to Boost Employment and Productivity in the GCC," *International Monetary Fund*, October 2013, https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/100513.pdf.

(18) "Labor Market Reforms to Boost Employment and Productivity in the GCC," *IMF*.

(19) Faisal Faeq, "For the First Time, Saudi Non-Oil Income Outstrips Oil Income," *Arab News*, October 29, 2020, https://www.arabnews.com/node/1756016.

(٢٠) «لقاء ولي العهد الأمير محمد بن سلمان مع عبد الله المديفر بمناسبة ٥ سنوات على إطلاق الرؤية»، قناة روتانا خليجية، يوتيوب، أبريل ٢٠٢١م،
https://www.youtube.com/watch?v=MnKoES8rcKA.

أجل تعزيز التنويع الاقتصاديّ[٢١]. وستنفّذ هذه العمليّة من خلال «صندوق الاستثمارات العامّة»، وهو وسيلة لتحقيق «رؤية ٢٠٣٠»، ومفوَّض –أيضاً– بتوطين «المعرفة الحديثة والتقنيات المبتكرة» في السعوديّة. وبالتالي، فإنّ نجاح الصندوق ومشروعاته الاستثماريّة، يعتمد على قدرة المملكة على تعزيز منظومة فعّالة للابتكار. ومن أمثلة تلك المشروعات: مشروع «نيوم» (NEOM)، الذي –عادةً– يروَّج له باعتباره «مركزاً للابتكار، يحتضن الشركات وأصحاب الأعمال من جميع أنحاء العالم، ويتيح لهم إجراء الأبحاث، وتبني أحدث التقنيات، وتسويقها على نطاق تجاري، الأمر الذي سيسهم في تحقيق مستقبل أفضل للجميع»[٢٢]. ومن الشركات الأخرى المملوكة لـ«صندوق الاستثمارات العامّة» شركةُ «تقنية»، التي تأسّست بمرسوم ملكيّ، وعُهِد إليها بالاستثمار في الملكيّة الفكريّة، و«استثمار وتتجير مخرجات البحث والتطوير من مختلف المؤسسات البحثية محليًا وعالميا»، إضافةً إلى تعزيز «نقل التقنيات إلى المملكة العربية السعودية» تجاريّاً في القطاعات الإستراتيجيّة التي حدّدتها «رؤية ٢٠٣٠».

وللإشراف على تلك المبادرات والتقدّم العامّ في الأهداف الابتكاريّة للمملكة، أعلنت الحكومة السعوديّة إنشاء «اللجنة العليا للبحث والتطوير والابتكار» في مارس عام ٢٠٢١م، وسترفع تقاريرها إلى «مجلس الشؤون الاقتصاديّة والتنمية»، الذي يرأسه وليّ العهد الأمير محمّد بن سلمان[٢٣]. وباعتبار الملكيّة الفكريّة حافزاً أساسيّاً للابتكار والبحث والتطوير، ستكون من مجالات السياسات التي تحظى بالأهميّة لدى اللجنة المُنشأة حديثاً.

٢. ١. التطوّرات الأخيرة في الملكيّة الفكريّة السعوديّة

غايةُ هذا القسم الفرعيّ، هي: تحديد مدى التقدّم الأخير في مجال الملكيّة الفكريّة السعوديّ، بالتركيز في المأسَسَة والوعي والإنفاذ، إضافةً إلى التمثيل الدوليّ. لطالما أدركت المملكة أهمّيّة الملكيّة الفكريّة، إذ يعود أوّل قوانين الملكيّة الفكريّة في السعوديّة إلى عام ١٩٣٩م[٢٤]،

(21) Keith Johnson, "Saudi Arabia Plans to Break Its 'Addiction' to Oil," *Foreign Policy*, April 26, 2016, https://foreignpolicy.com/2016/04/25/saudi-arabia-plans-to-break-its-addiction-to-oil-salman-vision-2030-aramco/.

(٢٢) «ذا لاين»، نيوم، تمّ الوصول بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠٢١م، https://www.neom.com/ar-sa/whatistheline.

(23) "Custodian of the Two Holy Mosques Chairs Cabinet's Virtual Session," *Saudi Press Agency*, March 10, 2021, https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=2198762.

(٢٤) ياسر الدباسّي، «المملكة العربيّة السعوديّة تستعدّ للملكيّة الفكريّة»، ويبو-المجلّة، سبتمبر ٢٠٢٠م، https://www.wipo.int/wipo_magazine/ar/2020/03/article_0008.html.

غير أنّ البلاد عزّزت من التزامها بمسألة الملكيّة الفكريّة من خلال إنشائها وكالةً متخصصة تحت اسم «الهيئة السعوديّة للملكيّة الفكريّة» عام ٢٠١٨م، التي يبدو أنّها تسير في طريق واعدة، فيما يتعلّق بصنع السياسات. فقد صاغت الهيئة سياساتٍ تضع في اعتبارها التجارب الدوليّة، لكنّها -في الوقت نفسه- صُمِّمت لتتناسَب مع السياق السعوديّ المُحدّد والاحتياجات الخاصّة للمملكة. وقد شارك سبعون كياناً مختلفاً من القطاعَين العامّ والخاصّ، وشركاء دوليّين آخرين، في تشكيل إستراتيجيّة الملكيّة الفكريّة الخاصّة بالهيئة. ووَفقاً لما صرح به سامي السديس، نائب الرئيس التنفيذيّ لشؤون سياسات الملكيّة الفكريّة والشراكات بالهيئة: ستُربط إستراتيجيّة الهيئة بالإستراتيجيّة القائمة لدى «اللجنة العليا للبحث والتطوير والابتكار»، وستبقى يقظةً لمستوى التنمية الاقتصاديّة في المملكة[٢٥]. وهذا يُوضّح إدراك الهيئة طبيعة الدور المهمّ الذي تؤديه الملكيّة الفكريّة في تشكيل نظم الابتكار الحيويّة. وفي لقاءٍ تلفزيونيّ، وصف الدكتور عبد العزيز السويلم، الرئيس التنفيذيّ للهيئة، سياساتها بأنّها: محاولة لتحقيق التوازن بين الترويج للمحتوى المحلّيّ وبين جذب الاستثمار الأجنبيّ المباشر[٢٦]. ويختلف نهج الهيئة الدقيق في صياغة سياسات الملكيّة الفكريّة -تماماً- عن الأجهزة الحكوميّة السابقة، ويظهر هذا الاختلاف بوضوح في: مراجعةٍ للبنك الدوليّ صدرت عام ٢٠١٠م، عن إمكانيّات الابتكار في دول مجلس التعاون الخليجيّ:

> هناك (في دول مجلس التعاون الخليجيّ) حالات كثيرة للتكييف، بل ولاستنساخ، أفضل المُمارَسات من الأماكن الأخرى، من دون أن تكون اكتشافاً ذاتيّاً حقيقيّاً، بمعنى: تجربة المزايا المؤسّسيّة الجديدة، وإن كانت قائمة بالفعل، التي تعكس الثقافة المحلّيّة. [...] إنّ (دول الخليج) مستعدّة لدفع أيّ ثمن لازم للحصول على أفضل الخبراء وأفضل المُمارَسات العالميّة، لافتراضها -بسذاجة أحياناً- أنّ أفضل المُمارَسات ستظلّ على جودتها في أيّ سياق[٢٧].

---

(٢٥) أُجرِيَت مقابَلتان مع فريق الهيئة السعوديّة للملكيّة الفكريّة؛ إحداهما مع السيّد سامي السديس، نائب الرئيس التنفيذيّ لشؤون سياسات الملكيّة الفكريّة والشراكات بالهيئة. وقد أجرَت المقابلة نورة الزيد في يومي: ١٥-١٦ مارس في عام ٢٠٢١م.

(٢٦) «د. عبد العزيز السويلم ضيف برنامج في الصورة مع عبد الله المديفر (الملكية الفكرية)»، روتانا خليجية، يوتيوب، ١٤ ديسمبر ٢٠٢٠م، https://www.youtube.com/watch?v=a0CQJ7vMzG0.

(27) "Innovation Policy: A Guide for Developing Countries," *World Bank*, 2010, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/2460/548930PUB0EPI11C10Disclosed061312010.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

إنّ جزءاً من مهمّة «الهيئة السعوديّة للملكيّة الفكريّة» هو رفع الوعي بالملكيّة الفكريّة، وتعزيز احترامها. وتستخدم الهيئة عدداً من المنافذ الإعلاميّة لتحقيق هذا الهدف. ففي عام ٢٠١٩م، أطلقت الهيئة «أكاديميّة الملكيّة الفكريّة»، بالتنسيق مع «ويبو»، وذلك، بهدف إنشاء مركز وطنيّ مستديم ذاتيّاً؛ للتدريب في مجال الملكيّة الفكريّة. وبعد عامٍ واحد، نشرت «ويبو» تقريراً، وضع السعوديّة بين أولى عشر دول في العالم بالنسبة للاستفادةً من برامج الملكيّة الفكريّة بالمنظّمة[٢٨]. وتعمل الهيئة –أيضاً– على تطوير برامج تدريب ومناهج للمدارس. ومن بين الأهداف الأخرى المهمّة، في جهود الهيئة في مجال التثقيف ورفع الوعي –الشركات السعوديّة. فقد أطلقت الهيئة وثيقة إرشاديّة في سياسات الملكيّة الفكريّة، تسعى إلى مساعدة مثل تلك الشركات، من خلال وضع سياسات للملكيّة الفكريّة على مستوى الشركة. وقد أسّست –أيضاً– مركزَ تدريب للملكيّة الفكريّة، يقدّم للمبتكرين والشركات الصغيرة والمتوسّطة الحجم إرشاداتٍ حول سبل تسجيل الملكيّة الفكريّة وإدارتها. ولتحسين هذه الجهود في التثقيف وبناء القدرات، أسّست الهيئة ٣٤ مركزا في أنحاء البلاد ضمن شبكة وطنيّة من «مراكز دعم التقنية والابتكار» ، وقد بدأت العمل في سبتمبر عام ٢٠٢١م.

أمّا على الصعيدَين التنظيميّ والتنفيذيّ، فتمثّل الهيئة لاعباً مهمّاً في عمليّة تشييد البنية القانونيّة الوطنيّة في مجال الملكيّة الفكريّة. وتبذل جهوداً كبيرة لتحديد احتياجات الأطراف المعنيّة بالملكيّة الفكريّة ومواقفهم. وللهيئة «تغريدات» (في تويتر) حول المقترحات التنظيميّة؛ لقياس الرأي العامّ، والتواصل مع الجامعات والشركات؛ لرفع الوعي، وجمع التعليقات وردود الأفعال، التي قد تكون مفيدة في اتّخاذ القرارات. وتبني الهيئة –أيضاً– الصفة القانونيّة في بعض الحالات المتعلّقة بالملكيّة الفكريّة. ففي السابق، كان غياب الخبرة القانونيّة المحلّيّة في مجال الملكيّة الفكريّة؛ يؤدّي إلى زيادة تكلفة تسجيل حقوق الملكيّة الفكريّة في المملكة. ولمواجهة هذه المشكلة، بدأت الهيئة تقديم بعض الاختبارات والشهادات والتراخيص للشركات والأفراد؛ لُممارسة العمل المتعلّق بالملكيّة الفكريّة. وإضافةً إلى ذلك، ساعدت الهيئة في تأسيس بعض المحاكم المتخصّصة في قضايا الملكيّة الفكريّة، ودرَّبَت –أيضاً– قضاةً ومساعدين قانونيّين

(28) "WIPO Academy: Saudi Arabia among Top 10 Countries Benefiting from Intellectual Property Training Programs," *Saudi Press Agency*, September 2021, https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=2131297.

في مسائل الملكيّة الفكريّة؛ من خلال مراكز التدريب القضائيّ. وفيما يتّصل بمسألة إنفاذ الحقوق، شكّلت الهيئة –مؤخّراً– «اللجنة الوطنيّة لإنفاذ حقوق الملكيّة الفكريّة». ولوضع خططها موضع التنفيذ، شنّت الهيئة حملات تفتيشيّة، بالتعاون مع وزارة الإعلام، سواء عبر الإنترنت أو في المتاجر، واتّخذت إجراءات ضد ٣٠٨ موقعاً، وأتلفَت ما يربو على ٣ ملايين و٥٠٠ ألف سلعة[٢٩]. وأخيراً، أطلقت الهيئة مبادرةً بالاشتراك مع ٧٠ جهة حكوميّة مختلفة؛ لتدريب مسؤولي احترام الملكيّة الفكريّة. ومنذ ذلك الحين، اعتمدت الهيئة ٧٦ مسؤولاً؛ من أجل تحسين درجة الالتزام بقوانين الملكيّة الفكريّة ولوائحها في الجهات الحكوميّة؛ من خلال أساليب التفتيش الذاتيّ.

وتأتي جهود الهيئة مدفوعةً برغبتها في أن تصبح مركزاً رائداً للملكيّة الفكريّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالتالي، عملت الهيئة على تعزيز مكانتها الدوليّة؛ فوقّعت اتّفاقيّات تعاون مع عددٍ من الشركاء الدوليّين، ومنهم منتدى «IP٥»، وهو منتدى يجمع أكبر خمسة مكاتب على مستوى العالم في مجال الملكيّة الفكريّة. وقد انضمّت المملكة العربيّة السعوديّة (أيضاً من خلال الهيئة) إلى عدد من الاتّفاقيّات الجديدة المتعلّقة بالملكيّة الفكريّة، ومنها أربع اتّفاقيّات جديدة في عام ٢٠٢٠م وحده. وعلى المستويَين الدوليّ والوطنيّ، قطعَت المملكة أشواطاً كبيرة في بناء قدراتها في مجال الملكيّة الفكريّة؛ ولكن على الرغم من تحقيق المملكة للكثير في مدّة زمنيّة وجيزة نسبيّاً، حلّت المملكة –من جديد– في «قائمة المراقبة ذات الأولويّة» الأمريكيّة للعام الثالث على التوالي. ومن الغريب أنّ المملكة العربيّة السعوديّة قد ظهرت للمرّة الأولى في «التقرير الخاصّ ٣٠١» عام ٢٠١٨م، وهو العام ذاته الذي أُسِّست فيه «الهيئة السعوديّة للملكيّة الفكريّة»؛ لإيلاء مزيد من الاهتمام بالمسائل المتعلّقة بالملكيّة الفكريّة. والآن، في خضمّ الضغوط الحمائيّة المُكثّفة على المملكة، هل ستُسهِم المعايير العالية إيجابيّاً في نجاح الابتكار؟

هذه، إذن، معضلة يتطلّب حلُّها فهماً دقيقاً لمقاييس منظومات الابتكار، ومكانة الملكيّة الفكريّة في تلك المقاييس. فعند النظر إلى نظم الابتكار الوطنيّة، تتّضح حدود المُدخَلات القائمة على الأرقام البحتة، مثل: نفقات البحث والتطوير، وعدد موظّفي

(29) "2021 Special 301 Report," *United States Trade Representative*, April 2021, https://ustr.gov/sites/default/files/files/reports/2021/2021%20Special%20301%20Report%20(final).pdf.

الأبحاث، أو مثلها من المُخرَجات، مثل: عدد براءات الاختراع المسجّلة، بوصفها مقاييس للأداء التقنيّ والابتكاريّ. وتشير النظريّات الحديثة، المستندة إلى تجارب الدول حول العالم، إلى أنّ مجرّد تكثيف الإنفاق على المُدخَلات الابتكاريّة لا يضمن نجاح مُخرَجات الابتكار[٣٠]. بل –الأحرى– أنّ أداء الابتكار في بلدٍ ما، يعتمد كثيًرا على التفاعُلات والروابط بين الشعوب والمؤسّسات المنخرطة في عمليّات خلق المعرفة والتطوير التقنيّ، أي: الروابط بين الأوساط الأكاديميّة، والقطاع الصناعيّ، وصُنع السياسات. ولا تمثّل الملكيّة الفكريّة سوى عنصرًا واحدًا ضمن هذا النظام. وكما تناولنا في القسم الأوّل، فإنّ ما لم يكن نظام الابتكار في بلدٍ ما ناضجاً بما فيه الكفاية، فلن تُصبح معايير الملكيّة الفكريّة شديدة الصرامة سوى عائق أمام تدفّقات المعرفة اللازمة لبناء القاعدة المعرفيّة والقدرة الابتكاريّة لذلك البلد.

٢. ٢. مواطن القوّة والضعف في نظام الابتكار بالمملكة العربيّة السعوديّة

إذن، قبل اقتراح نهج للملكيّة الفكريّة يخدم الطموحات الابتكاريّة للمملكة، لا بدّ من تحديد نقاط القوّة والضعف في نظام الابتكار الحاضر. ويلقي هذا القسم الفرعيّ، الضوء على بعض الإنجازات الابتكاريّة لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وهي لاعبٌ مهمّ يُعدُّ انعكاساً ممثّلاً لنظام الابتكار في المملكة، ومثالاً يؤكّد أنّ الجهود الفرديّة لا تتحوّل –بالضرورة– إلى ابتكار وطنيّ يتّسم بالنجاح. فمنذ تأسيس الجامعة، بمرسوم ملكيّ في عام ١٩٦٣م، كان الغرض الرئيس منها، هو: تدريب سعوديّين مؤّهلين تأهيلاً عالياً؛ لخدمة الصناعات البتروليّة والتعدينيّة في المملكة، وقد مثّلت الجامعة تكملةً لمؤسّسة نظيرة في القطاع الصناعيّ، وهي شركة «أرامكو السعوديّة»، إحدى أكبر الشركات النفطيّة الحكوميّة في العالم. وبسبب الصلة القويّة بالقطاع الصناعيّ المتجسّدة في تأسيس الجامعة، واعتبارها أفضل جامعة سعوديّة في العلوم والهندسة والرياضيّات، فإنّها تُعدّ في موقع ملائم للإسهام في جهود الابتكار بالمملكة خصوصًا.

ومن مظاهر إمكانيّات الابتكار بالجامعة: تصنيفها في المرتبة الرابعة بين جامعات العالم، من حيث عدد براءات الاختراع المفيدة، وفقاً للمعايير الأميركيّة والممنوحة في

(30) "National Innovation Systems," Organization for Economic Cooperation and Development.; Stan Metcalfe & Ronnie Ramlogan, "Innovation systems and the competitive process in developing countries," *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 48, (2008): 33-446.

عام ٢٠١٩م[٣١]. وفي السنوات الأخيرة، أولَت الجامعة اهتماماً كبيراً بالقيمة التجاريّة للأبحاث، التي تُجرى فيها، وبأنشطة إدارة الملكيّة الفكريّة[٣٢]. ففي عام ٢٠٠٦م، أنشَأت الجامعةُ «وادي الظهران للتقنية»، وهو واحة للعلوم، ونواة لمراكز البحث والتطوير فيه ١٦ شركة من الشركات العابرة للجنسيّات (MNCs)، التي من بينها: «جنرال إليكتريك»، و«أرامكو السعوديّة». ولزيادة تعزيز التعاون الصناعيّ؛ نشطت الجامعة في تسويق ملكيّتها الفكريّة؛ من أجل تتجيرها، إمّا من خلال اتّفاقيّات الترخيص، أو بالاستثمار في الشركات الناشئة. وتعكس أنشطة جامعة الملك فهد جهوداً مماثلة لجهات أخرى في نظام الابتكار السعوديّ، مثل: «جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية»، و«مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث». غير أنّ هذه الجهود لا تمثّل أيّ مقياس لنجاح الابتكار الوطني.

حلّت المملكة العربيّة السعوديّة في المرتبة ٦٦ عالميّاً في أداء الابتكار، بحسب تقرير «مؤشّر الابتكار العالميّ» (Global Innovation Index / GII) عام ٢٠٢٠م، وهو أداء يقلّ كثيراً عن التوقّعات بالنسبة لمستوى الدخل في البلاد، أمّا البلدان الأخرى في المنطقة، فقد جاءت الإمارات العربيّة المتّحدة في المرتبة ٣٤، فيما حلّت إسرائيل في المرتبة ١٣. ويقيس هذا التقرير أداء الابتكار؛ بناءً على سبعة «ركائز للابتكار»: (١) المؤسّسات، وفي هذه الركيزة حلّت السعوديّة في المرتبة ١٠٢ من بين ١٣١ دولة شملها المقياس. (٢) رأس المال البشريّ والأبحاث، وفيها حلّت السعوديّة في المرتبة ٣١. (٣) البنية التحتيّة، وفيها جاءت السعوديّة في المرتبة ٥٧. (٤) تعقيدات السوق، وفيها احتلّت السعوديّة المرتبة ٤٤. (٥) تعقيدات الأعمال التجاريّة، وفيها جاءت السعوديّة في المرتبة ٥١. (٦) المُخرَجات المعرفيّة والتقنيّة، وفيها حلّت السعوديّة في المرتبة ٨٨. وأخيراً (٧) المُخرَجات الإبداعيّة، وفيها احتلّت السعوديّة المرتبة ٦٩[٣٣].

وهكذا، فإنّ تقرير «مؤشّر الابتكار العالميّ» يوضح القصور الحادّ الذي يعاني منه نظام الابتكار السعوديّ، بدءاً من قدرته الاستيعابيّة المحدودة للتقنيات الأجنبيّة. وقد أقرّ صُنّاعُ السياسات السعوديّون بهذا الأمر، في خطّتي التنمية: الثامنة والتاسعة،

(31) "KFUPM Ranks 4th among 100 Worldwide Universities Granted US Utility Patents", *Saudi,Gazette*, June 2019, https://saudigazette.com.sa/article/568671.

(32) Nadia El-Awady, "Call for an Industrial-Grade Overhaul," *Nature* 549, no. 7673, 2017, S75.

(33) Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, eds., "Global Innovation Index 2020," *WIPO*, 2020 https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2020.pdf.

إضافةً إلى دعوة «برنامج نقل وتوطين التقنية» إلى توطين المعرفة والتقنيات[٣٤]. ومع هذا الإقرار، فما تزال القدرات الاستيعابيّة للبلاد متأخّرة عن الركب، ويقدّم قطاع تقنية المعلومات والاتّصالات مثالاً جيّداً على هذا الضعف. وقد حدّد التقرير الوصول إلى تقنية المعلومات، والاتّصالات واستخدامها؛ باعتبارهما من أعظم نقاط القوّة لدى المملكة العربيّة السعوديّة؛ لكنّه نبَّه إلى أنّ الصادرات الخدميّة في قطاع تقنية المعلومات والاتّصالات تمثّل إحدى أبرز نقاط الضعف[٣٥]. ومع أنّ المملكة استطاعت إقامة بنية تحتيّة قويّة في القطاع الرقميّ، وقطاع تقنية المعلومات والاتّصالات، من خلال الاستيراد، لكنّها فشلت في استيعاب المعارف المستورَدة. وفي نهاية الأمر، فإنّه «لا يمكن للتقنية الأجنبيّة أن تولّد تغييراً تقنيّاً وترقيةً للشركات المحلّيّة، إلّا بقدر وجود ما يكفي من: أنشطة البحث والتطوير المحلّيّة، ورأس المال البشريّ»[٣٦].

ويكمن وراء محدوديّة القدرة الاستيعابيّة؛ الافتقار إلى الاستثمار الكافي في رأس المال البشريّ، مع أنّ التعليم يحظى -منذ أمدٍ بعيد- باهتمام كبير في المملكة. وفي ميزانيّة عام ٢٠٢١م، كان التعليم أكبر قطاع يتلقّى إنفاقاً فيها، وقد بلغ حجم ذلك الإنفاق ١٨٦ مليار ريال سعودي[٣٧]. وفي أحدث الإصلاحات التعليميّة في البلاد، ركّزت الحكومة على تعزيز جودة التعليم[٣٨]. وبالتأكيد، زاد عدد الخريجين في الهندسة، وفي المجالات العلميّة في السنوات الأخيرة. غير أنّ عدد المهندسين المؤهَّلين العاملين في البحث والتطوير ما يزال منخفضاً، مقارنة بالاقتصادات الصناعيّة[٣٩]. وقد أجرت «الهيئة العامّة للإحصاء» بالمملكة استطلاعاً للابتكار المؤسَّسيّ، شمل ٦٧٠٠ مؤسّسة سعوديّة اعتُبرت

(34) Sami Al-Sodais, "Science, Technology & Innovation in Saudi Arabia", *WIPO*, 2013, September, https://www.wipo.int/wipo_magazine/en/2013/05/article_0006.html.

(35) Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, editors, "Global Innovation Index 2020," *WIPO*, 2020.

(36) Iyad Al-Zaharnah and Khaled Al-Sultan, "Academia-Industry Innovation Linkages in the Case of Saudi Arabia: Developing a University-Industry Triple-Helix Framework to Promote Research and Development Collaboration," *WIPO* (The Global Innovation Index, 2012), https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2012-chapter3.pdf, 6.

(37) "KSA Budget 2021," *Ministry of Finance*, December 2020, https://www.mof.gov.sa/en/budget/2021/mediacenter/Documents/NL_En1.pdf.

(38) "Economy Under Ninth Development Plan: Ch 5 Knowledge Based Economy," *Ministry of Economy and Planning*, accessed June 2021, https://www.mep.gov.sa/en/AdditionalDocuments/PlansEN/9th/Ninth%20Development%20Plan%20-%20Chapter%205%20-%20Knowledge-Based%20Economy%20.pdf.

(39) Iyad Al-Zaharnah and Khaled Al-Sultan, "Academia-Industry Innovation Linkages in the Case of Saudi Arabia."

ابتكاريّة، فكان عدد حاملي درجة الدكتوراه العاملين في تلك المؤسّسات يصل إلى ٥٣٢٣ فردًا، منهم ٤١٠٠ فرد من الأجانب[٤٠]. وقد يُعزَى هذا النقص في المواهب السعوديّة -جزئيّاً- إلى عدم وجود حافز للعمل في هذه المجالات. وفي التقرير السنويّ لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (الجهة البحثيّة الكبرى في السعوديّة)، رأت المدينة أنّ: رأس المال البشريّ، وهجرة العقول؛ من أبرز التحدّيات التشغيليّة فيها، مُشيرةً إلى أنّ ضعف الحوافز الماليّة، هو التفسير الأساس لهذا القصور[٤١].

من المشكلات الأخرى التي تواجه نظام الابتكار السعوديّ، ضعف الصلات بين الأوساط الأكاديميّة وصنّاع السياسات والقطاع الصناعيّ، ففيما يتعلّق بالسياسات، يجب التركيز بشكل أكبر في البحث في المجالات العلميّة والهندسيّة، ومواءمة البحث الأكاديميّ مع الأولويّات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة الوطنيّة، وَفقَ ما أكّدته خطّة التنمية التاسعة بالمملكة، وهناك إشكاليّة أخرى، تتمثّل في عدم تحديد أدوار الجهات البحثيّة التي ترعاها الحكومة، مثل: شركة «تقنية»، و«مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية»، الأمر الذي ينتج عنه تعارض في السلطات ومشاكل في التنسيق[٤٢]. أمّا بالنسبة للقطاع الصناعيّ، فيظلّ البحث والتطوير في هذا القطاع منخفضاً جدًا، ووَفقاً لاستطلاع غاستون (GASTAT) للابتكار المؤسّسيّ في عام ٢٠١٨م، فإنّ الشركات الابتكاريّة في القطاع الخاصّ لا تُنفق سوى ٢,٧٤٪ من إيراداتها على البحث والتطوير[٤٣]. وعلى الرغم من عدم ورود أرقام محدّدة في المصادر الحكوميّة، أو تقرير «مؤشّر الابتكار العالميّ»، يُعتقَد أنّ إسهام القطاع الخاصّ في تمويل البحث والتطوير منخفض جدّاً، مقارنةً بما يحدث في الدول المتقدّمة، وهي مسألة أخرى، أُشير إليها في خطّة التنمية التاسعة السعوديّة[٤٤]. وفيما تؤدي الصناعة دوراً مهمّاً في نشر التقنيات الجديدة؛ لكونها في موقع فريد للابتكار في عمليّات التصنيع الموجَّهة لإنشاء نماذج أوّليّة، وتوسيع نطاق

(40) "Institutional Innovation Survey Bulletin 2018," *General Authority for Statistics*, 2018, https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/nshr_msh_lbtkr_lmwssy_2018_en.pdf.

(41) "Annual Report 2020," *King AbdulAziz City for Science and Technology*, 2020, https://www.kacst.edu.sa/docs/annualrep20arb.pdf.

(42) "Annual Report 2020," *King AbdulAziz City for Science and Technology*.

(43) "Institutional Innovation Survey Bulletin 2018," *General Authority for Statistics*.

(44) "Economy Under Ninth Development Plan: Ch 21 Science, Technology, and Innovation" *Ministry of Economy and Planning*, accessed June 3, 2021, https://www.mep.gov.sa/en/AdditionalDocuments/PlansEN/9th/Ninth%20Development%20Plan%20-%20Chapter%205%20-%20Knowledge-Based%20Economy%20.pdf.

الابتكار في الملكيّة الفكريّة، يظلّ هذا الابتكار متأخّراً –بقدر كبير– في المملكة العربيّة السعوديّة، وفي هذا الصدد، أظهرت هذا القصور مقالة نشرت في تقرير ال(GII) لعام ٢٠١٢م عن حالة المملكة العربيّة السعوديّة: «إنّ العجز في مهارات التصميم الهندسيّ، وعدم قدرة القوى العاملة على تنفيذ أدوات صغيرة، أو توفير ورش متخصّصة يمكنها بناء أنظمة أو مكوّنات للمواصفات، كما هو مطلوب في نطاق المشروعات البحثيّة –يمثّل إحدى أكثر الصعوبات تحدّياً»[٤٥]. ويقضي هذا العجز في القطاع الصناعيّ على فرص نجاح التسويق التجاريّ للملكيّة الفكريّة والُمخرَجات البحثيّة الأكاديميّة. ومن العوامل الأخرى، التي تُسهِم في ضعف الروابط بين الأوساط الأكاديميّة والقطاع الصناعيّ: عدم الوعي بقوانين الشركات، وقوانين الملكيّة الفكريّة. وقد أشار الدكتور إياد الزهارنة، المدير العامّ لمركز الابتكار ونقل التقنية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، إلى أنّ أحد أبرز التحدّيات التي تواجه الجامعة في تسويق ملكيّتها الفكريّة، هو أنّ: الشركات المحلّيّة –عادةً– لا يكون لديها البنية التحتيّة التقنيّة أو القانونيّة اللازمة لإدارة مسائل الملكيّة الفكريّة، إضافةً إلى أنّ كثيراً من الشركات الصغيرة والمتوسّطة الحجم لا تعي حتى ما هو الترخيص. وفي حالاتٍ أخرى، تكون الشركات المحلّيّة –أحياناً– طرفاً في اتّفاقيّات تُلزِمها بالاستخدام الحصريّ لبعض التقنيات الأجنبيّة، بما يمنعها من اعتماد التقنيات المحلّيّة[٤٦].

وأخيراً، يجب الإشارة إلى أنّ ثقافة الشركات الناشئة (start-up) في السعوديّة، ما زالت في مهدها. وكما قال آخرون (في دراسة أجراها مركز بحوث التنمية الدوليّة): إن «المملكة العربيّة السعوديّة لديها أدنى معدّل نشاط ريادي في مراحله المبكّرة، من بين جميع الاقتصادات المدفوعة بالعوامل [في الدراسة]»[٤٧]. ولتحفيز روّاد الأعمال على استثمار الوقت والطاقة في الشركات الناشئة، تحتاج المملكة إلى معالَجة العقبات في بيئتها التنظيميّة التقييديّة، وثقافتها التمويليّة. ووَجد تقرير «مؤشّر الابتكار العالميّ»، بعضَ التقدّم في تقييم محاوَلات البلاد تعزيز الاستثمار في المشروعات والمبادَرات،

(45) Iyad Al-Zaharnah and Khaled Al-Sultan, "*Academia-Industry Innovation Linkages in the Case of Saudi Arabia*."

(46) A consultation interview was conducted with Dr. Iyad Al-Zaharnah, Director General of Innovation and Industrial Relations at KFUPM, and Mr. Najid Mohammed, Manager at KFUPM Intellectual Property Unit, interviewed by Noura Al-Zaid, February 8, 2021.

(47) Iyad Al-Zaharnah and Khaled Al-Sultan, "*Academia-Industry Innovation Linkages in the Case of Saudi Arabia*."

فقد شهدت البلاد عدداً من الإصلاحات التنظيميّة، مثل: إدخال أسواق ثانويّة لإدراج المشاريع، وتبسيط عمليّة ترخيص الشركات والأعمال. وأقامت الدولة –أيضاً– صناديقَ لتمويل المشروعات المُجازِفة، ومراكز إقليميّة، مثل: «مركز أرامكو السعوديّة لريادة الأعمال–واعد»، وهو صندوق أنشَأته شركة أرامكو السعوديّة، ويقع في «وادي الظهران للتقنية». ولكن على الرغم من هذه الإصلاحات، يُشير الاستطلاع، إلى أنّ مستوى رأس المال المُخاطِر في المملكة ما يزال منخفضاً بصورة تثير القلق. ووَفقاً لشركة الاستشارات «ماغنيت» (MAGNiTT)، فإنّ رأس المال المُخاطِر، الذي جمعته الشركات السعوديّة، لا يمثّل سوى ٠,٠٠٦٪ من الناتج المحلّيّ الإجماليّ، وهي نسبة تقلّ ستّين مرّةً عن نظيرتها في إسرائيل مثلًا[٤٨].

تمثّل أوجه القصور في نظام الابتكار المحلّيّ بالمملكة العربيّة السعوديّة إشكاليّة خاصّة؛ بسبب الخسائر التي تسبّبها للقطاع التقنيّ السعوديّ. ومن أمثلة ذلك: نظام تحلية المياه، الذي طوّره باحثون من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، بالتعاون مع معهد «ماساتشوستس للتكنولوجيا» (MIT)؛ ثمّ رُخّصت التقنية، في نهاية الأمر، لشركة أميركيّة ناشئة. وقد تحدّث الزهارنة عن قرار تتجير تلك التقنية في الولايات المتّحدة، قائلاً: «حين بدأت النتائج بالظهور، لم تكن المنظومة هنا جاهزة. [...] وكان روّاد الأعمال مستعدّين من جانب معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وكان رأس المال المُخاطِر هنالك في بوسطن؛ وكانت البنية التحتيّة الهندسيّة موجودة»[٤٩].

ولكي تجني المملكة الفوائد الاقتصاديّة لاستثماراتها في البحث والتطوير والابتكار، عليها حلّ تلك الإشكاليّات المذكورة –آنفاً– في نظامها للابتكار. ومن ذلك: إزالة العوائق المؤسّسيّة، وتعزيز الروابط بين القطاع الصناعيّ والأوساط الأكاديميّة، وبناء رأس المال البشريّ للبلاد، سواء من خلال التعليم، أو بالاستفادة والتعلُّم من التقنيات الأجنبيّة، أو بتبنّي أساليب إنتاج جديدة. ولأنّ الملكيّة الفكريّة توفّر أداةً للابتكار، فلا بدّ أنّ هذا التصوّر سيوجّه عمليّة إنشاء الإطار القانونيّ للملكيّة الفكريّة، وجهود بناء القدرات في السعوديّة. وفي هذه المرحلة من مراحل التطوّر، يجب أن تقدم إستراتيجيّة الملكيّة الفكريّة في المملكة التعلُّم وبناء القدرات على فرض المعايير الصارمة؛ التي قد تمثّل حواجز مؤسّسيّة. بل

(48) Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, editors, "*Global Innovation Index 2020*."

(49) Nadia El-Awady, "Call for an Industrial-Grade Overhaul," *Nature* 549, no. 7673, 2017, https://doi.org/10.1038/549s75a, S77.

تؤكّد تجارب دول مثل الصين (وهي التجربة التي سنتناولها في القسم اللاحق) أنّ هذا التدفّق المعرفيّ -في الأغلب- سيُسهَّل ابتداءً؛ عبر تخفيف قيود الملكيّة الفكريّة ومعاييرها.

٣. النهج الصينيّ في الملكيّة الفكريّة

يوضّح هذا القسم، أنّ: بدأت الصين بنَاء قدراتها الابتكاريّة، من خلال نهج ذي شقَّين، ففي البداية: عزّزت الصين قدرتها الاستيعابيّة، وذلك، من خلال تكثيف مُدخَلات البحث والتطوير، وتقوية الروابط بين القطاع الصناعيّ والأوساط الأكاديميّة، والتعلُّم من التقنيات الأجنبيّة؛ و في نفس الوقت، قامت بالتراخي في إنفاذ حقوق الملكيّة الفكريّة، على الرغم من وضعها تشريعات للملكيّة الفكريّة بمرور السنوات. فلم تبدأ الصين في بذل جهود لإصلاح أوجه القصور في نظامها للملكيّة الفكريّة، ولا سيّما المتعلّقة بعمليّة الإنفاذ والإجراءات القانونيّة اللازمة، إلّا في الآونة الأخيرة فقطّ، وبعد أن نجحت الصين في بناء قاعدتها المعرفيّة، وبرزت -هي نفسها- مُنتِجاً رئيساً للملكيّة الفكريّة. ولم تتفرّد الصين باتّباع هذه الإستراتيجيّة المتسامحة -ابتداءً- حيال الملكيّة الفكريّة؛ وإنّما أقامت عدّة دول متقدّمة أخرى نظمَها الابتكاريّة، في ظلّ أنظمة ذات سُبل حماية ضعيفة للملكيّة الفكريّة في البداية. وكان من الشائع التمييز ضد المُنتِجين الأجانب، وعادةً، من خلال حرمانهم من حماية ملكيّتهم الفكريّة في المحاكم، أو من خلال فرض رسوم أعلى عليهم، فكانت تُستَثنى مجالات بكاملها من أهليّة الحصول على براءات اختراع[٥٠]. فعلى سبيل المثال، لم تعترف الولايات المتّحدة -في البداية- بحقوق التأليف والنشر الدوليّة، ولم تفرض -بقوّة- حمايةً حقوق الملكيّة الفكريّة، إلّا في أواخر القرن التاسع عشر الميلاديّ[٥١]. وكذلك، حين سعت كوريا الجنوبيّة في ستّينيّات القرن المنصرم إلى تطوير اقتصادها عبر التقدّم التقنيّ، عكست البلاد -في البداية- المسارَ، من خلال تخفيف العديد من قوانين الملكيّة الفكريّة الصارمة، التي ورثتها من الاحتلالَين العسكريَّين: الياباني والأميركيّ، فخُفِّضَ نطاق حقوق الملكيّة الفكريّة وأمده؛ لكي يتمكّن المُنتِجون

(50) David Hulme, Global Poverty: How Global Governance Is Failing the Poor (*Abingdon: Routledge*, 2010), 156.

(51) Michael Perelman, "The Political Economy of Intellectual Property," *Monthly Review*, June 30, 2014, https://monthlyreview.org/2003/01/01/the-political-economy-of-intellectual-property/; Doron Ben-Atar, "Alexander Hamilton's Alternative: Technology Piracy and the Report on Manufactures," *The William and Mary Quarterly* 52, no. 3,1995, https://doi.org/10.2307/2947292, 392.

الكوريّون من دخول الأسواق بسهولة أكبر[٥٢]. ومع أنّ الإستراتيجيّة الصينية في الملكيّة الفكريّة لها عدّة سوابق تاريخيّة، إلا أنها تظلّ تجربة وثيقة الصلة بالمملكة العربيّة السعوديّة على نحوٍ خاصّ؛ لأنّ المملكة (كالصين) تحاول الانتقال إلى اقتصاد يحرّكه الابتكار، في ظلّ نظام المعايير الدوليّة العاليّة المماثل القائم اليوم.

٣. ١. بناء القدرة الابتكاريّة

يستكشف هذا القسم الفرعيّ، المكوِّن الأوّل في النهج الصينيّ، الذي منَح البلاد دفعةً من خلال الإصلاحات الاقتصاديّة والابتكاريّة، التي مكّنتها من الصعود بوصفها قوّة في مجال الملكيّة الفكريّة. فقد زادت هذه الإصلاحات من قدرتها الابتكاريّة، أوّلاً: من خلال تعزيز الروابط، وتحسين رأس المال البشريّ، وتطوير قدراتها الاستيعابيّة، وبعد ذلك: انطلقت محاولات الوصول إلى التقنيات الأجنبيّة والتعلُّم منها. ففي ثمانينيّات القرن العشرين الميلاديّ، أدركت القيادة الصينيّة الاختلالات في نظام الابتكار الوطنيّ القائم على النمط السوفييتيّ، وأطلقَت حزمة من الإصلاحات المؤسّسيّة؛ لتحسين مُدخَلات الابتكار، وتعزيز الروابط، تحت شعار «بناء الأمة بالعلم والتعليم»[٥٣]. وكان من تلك الإصلاحات، المرسوم الحكوميّ الصادر في عام ١٩٨٥م، تحت اسم: «حلّ تتقدّم به اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ الصينيّ بشأن إصلاح نظام العلم والتقنية»[٥٤]. وقد شجّع المرسومُ، المعاهدَ البحثيّة الجامعيّة على تقوية صِلاتها بالقطاع الصناعيّ. وقد نُفّذ هذا الأمر من خلال خفض الميزانيّة بالنسبة للجامعات والمعاهد البحثيّة، ما أجبرَها على التواصل مع الشركات؛ من أجل ضمان البقاء (من الناحية الماليّة)، ولتعزيز القدرة على المنافَسة. وقد أُدخِلت لوائح لتسجيل براءات الاختراع ونقل التقنيات، فشجَّع ذلك تعزيز التعاون بين المعاهد البحثيّة الجامعيّة وبين القطاع الصناعيّ. وعلاوةً على ذلك، أُنشِئت مناطق تنمويّة ذات تقنية عالية، الأمر الذي أدّى إلى ظهور ٥٢ منطقة تنمويّة وطنيّة ذات تقنية عالية بحلول عام ١٩٩٢م.

(52) Keun Lee, "Intellectual Property and Economic Development in the Republic of Korea: An Introduction," *WIPO*, 2012, https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/economics/1031/wipo_pub_1031.pdf.

(53) Zhong, Xiwei, and Yang Xiangdong. "Science and Technology Policy Reform and Its Impact on China's National Innovation System." *Technology in Society* 29:3, 2007: 317–25.

(54) Zhong, Xiwei, and Yang Xiangdong. "*Science and Technology Policy Reform* …"

ثمّ جاءت موجة ثانية من الإصلاح، في أعقاب جولة الزعيم الصيني «دينغ شياو بينغ» (Deng Xiaoping) في جنوب الصين عام ١٩٩٢م. فقد حفّزت هذه الجولة إقرار «قانون التقدّم العلميّ والتقنيّ بجمهوريّة الصين الشعبيّة» (S&T Progress Law of PRC)، وبدء «برنامج التسلُّق» (Climbing Program). وكان لكلتَا المبادَرتَين أثر تشجيعيّ في البحوث الأساسيّة (basic research)، وأعطت الجامعات والمعاهد البحثيّة الجامعيّة استقلاليّة تشغيليّة أكبر. ولتعزيز الروابط مع القطاع الصناعيّ، أُتيح لأساتذة الجامعات والباحثين تولّي وظائف بحثيّة بدوام كامل أو جزئيّ في الشركات، إضافةً إلى وظائفهم الأكاديميّة. وبمرور الوقت، صار القطاع الصناعيّ ثاني أكبر مصدر لتمويل البحث الجامعيّ في الصين، وبالنسبة لبعض الجامعات، مثل: جامعة «تسينغ-هوا»، فقد قدّمت مصادر القطاع الصناعيّ -في الواقع- دعماً مالياً للبحوث أكثر من الحكومة[٥٥]. كان «برنامج التسلُّق» يسعى إلى تطوير المواهب المحلّيّة في البحوث الأساسيّة، وقد حفّز هذا الاستثمارُ في رأس المال البشريّ الطلّابَ على التوجّه إلى المجال البحثيّ، وقدَّم لَمن يدرسون ويعملون في الخارج حِزَماً جذّابة من ناحية المزايا والأجور. وفي بدايات العِقد الأوّل من الألفيّة الثالثة، عاد أكثر من ٢٠٥ آلاف من هؤلاء الباحثين إلى الصين[٥٦].

كان لتقوية الروابط بين القطاع الصناعيّ والأوساط الأكاديميّة، وإعادة بناء نظام الابتكار الصينيّ، في عِقدَي الثمانينيّات والتسعينيّات من القرن الميلادي العشرين، أثرٌ في تعزيز قدرات البلاد الاستيعابيّة، ومكّنها ذلك، من التعلُّم من التقنيات الأجنبيّة. وكجزءٍ من هذا الجهد الأخير، أقامت الصين مناطق اقتصاديّة خاصّة في بدايات الثمانينيّات، عملت كمحفّزات للنموّ، ومراكز للتعلُّم. أُديرَت هذه المناطق، عبر سياسات مفتوحة مستقلّة وتدابير مرِنة، مثل: وجود حوافز ضريبيّة للمستثمرين الأجانب، الذين كان جذبهم هو الهدف الرئيس، إلى جانب اجتذاب التقنيات، وخلق فرص عمل للمواطنين الصينيّين، وتشغيل الموارد المحلّيّة المتاحة، وكانت الصين في هذه المرحلة المبكّرة من مراحل بناء قاعدتها المعرفيّة، بحاجةٍ إلى طمأنة قلق المستثمرين الأجانب والشركات الأجنبيّة، ممّن أرادوا نقل خطوط إنتاجهم إلى البلد. وعلى المستوى الوطنيّ، أصدرت الحكومة مجموعة من اللوائح الموجَّهة إلى الأسواق، ومنها: لوائح للملكيّة الفكريّة على

(55) Ming Feng Tang, "'*Indigenous Innovation System for Catching-up in China*", Projectics / Proyéctica / Projectique 4:1, 2010, 51.

(56) Ming Feng Tang, "'*Indigenous Innovation System for Catching-up in China*."

النمط الأميركيّ والأوروبي[٥٧]. فقد سنّت الصين قانونَ العلامات التجاريّة في عام ١٩٨٢م، وقانونَ براءات الاختراع في عام ١٩٨٤م، وقانونَ حقوق التأليف والنشر في عام ١٩٩٠م، وأخيراً قانونَ مكافحة الاحتكار في عام ١٩٩٣م[٥٨]. ودخلت الصين –أيضاً– في عدد من الاتّفاقيّات الثنائيّة مع الولايات المتّحدة، مثل: «مذكّرة التفاهُم» عام ١٩٩٢م، و«الاتّفاقيّة بشأن حقوق الملكيّة الفكريّة» عام ١٩٩٥م، واضطرَّت هذه الاتّفاقيّاتُ الصينَ إلى مراجعة قوانينها لبراءات الاختراع، وحقوق التأليف والنشر أربع مرّات وتعديلها في غضون ١٢ سنة[٥٩]. وبالتالي، فقد مثّلَت هذه القوانين –المختلفة– نواةَ الإطار التشريعيّ لحقوق الملكيّة الفكريّة الموجودة اليوم في الصين.

حقّقت هذه الإصلاحات نجاحاً كبيراً. فقد توافَدت الشركات الأجنبيّة، بتقنياتها وأساليبها في الإنتاج، إلى الصين لإنشاء مراكز لها؛ الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع متوسّط في معدّل الناتج المحلّيّ الإجماليّ الحقيقيّ، قيمته ٩,٤٪ بين عامَي: ١٩٧٨م و٢٠١٢م[٦٠]. وقد حاولَت كثيرٌ من الدول النامية إجراء إصلاحات مماثلة، لكنّها لم تحظَ بالنجاح نفسه، الأمر الذي يثير تساؤلات عن سبب نجاح الصين من دون غيرها، ولعل أحد أسباب ذلك، أنّ: الصين كانت لديها ميزة نسبيّة فريدة؛ أعطتها نفوذاً هائلاً، وهي مساحتها

---

(٥٧) هناك اختلافات كبيرة، من بلدٍ إلى آخر، في نطاق تدابير الحماية والإنفاذ. وبتعبير بسيط، يبدو واضحاً أنّ هناك اختلاف بين الدول المتقدّمة والدول النامية في طبيعة المبرّرات الأخلاقيّة والاقتصاديّة لحماية الملكيّة الفكريّة. انظر:
John Mittelstaedt and Robert Mittelstaedt, "The Protection of Intellectual Property: Issues of Origination and Ownership," *Journal of Public Policy & Marketing* 16:1,1997, 14-25.

كان هناك تنافُس بين المفاهيم المختلفة للملكيّة الفكريّة ولوائح حقوق التأليف والنشر في الصين في المدة بين: تسعينيّات القرن التاسع عشر وخمسينيّات القرن العشرين الميلاديَّين، حين كانت البلاد تمرّ بسلسلة من التغيُّرات السياسيّة التي خلقت فراغاً قانونيّاً وتنظيميّاً، ولا سيّما فيما يتعلّق بالملكيّة الفكريّة. وفي أثناء ذلك الوقت، أقام الناشرون –في الواقع– وحداتهم الخاصّة للإنفاذ؛ لمداهمة أيّ حالات من انتهاك ما رأوه حقوقًا لهم في الطباعة والنشر (أو «بانتشوان»: banquan، بحسب التعبير الصيني، الذي يعني حرفيّاً: "الحقّ في قوالب الطباعة"). وقد كان مفهوم حقوق التأليف والنشر في ذلك الوقت، مرتبطاً بأسلوب الطباعة المتّبَع؛ وكان أسلوب الطباعة الخشبيّة (woodblock printing) هو الأسلوب السائد في الصين، ولم يكن مالك حقوق التأليف والنشر هو المؤلِّف نفسه بالضرورة، بل أيّ شخص حاز أو امتلك قوالب الطباعة المادّيّة. انظر:
Fei-Hsien Wang, "*Pirates and Publishers: A Social History of Copyright in Modern China*" (Princeton University Press, 2019).

(58) William Weightman, "China's IP System Was Improving Even Before the Trade War," *China Business Review*, March 13, 2020, https://www.chinabusinessreview.com/chinas-ip-system-was-improving-even-before-the-trade-war/.

(59) Gillian Kassner, "China's IP Reform: State Interests Align with Intellectual Property Protection (Again)," *Harvard Journal of Law & Technology*, April 24, 2012, https://jolt.law.harvard.edu/digest/chinas-ip-reform-state-interests-align-with-intellectual-property-protection-again.

(60) Tomas Hirst, "A Brief History of China's Economic Growth," *World Economic Forum*, July 2015, https://www.weforum.org/agenda/2015/07/brief-history-of-china-economic-growth/.

الشاسعة وتعداد سكّانها الكبير. فمنذ ثمانينيّات القرن الميلاديّ العشرين تجاوَز عدد سكّان الصين مليارَ نسمة، في غضون ذلك، أي: في عقد الثمانينيّات من القرن المنصرم، ارتفع عدد سكّان الولايات المتّحدة من ٢٢٧ مليون نسمة إلى ٢٥٠ مليوناً[٦١]. لذا، كان الوصول إلى الأسواق الصينيّة غاية للشركات الأجنبيّة، التي يمكنها (احتمالاً) الوصول إلى ملايين المستهلكين الصينيّين. وهذه الميزة الفريدة، مقرونةً بجاذبيّة انخفاض التكاليف، وحوافز المناطق الاقتصاديّة الخاصّة؛ جعلت الصينَ مركزاً لا يُقاوَم.

استفادت الصين من القوّة التفاوُضيّة التي ينطوي عليها حجمها الكبير، من خلال إضافة اتّفاقيّات نقل التقنية إلى اتّفاقيّات المشاريع المشتركة، التي وقّعتها مع شركاء أجانب[٦٢]. ومن أمثلة ذلك: «قواعد إدارة دخول شركات ومُنتَجات تصنيع مَرْكبات الطاقة الجديدة»، التي أصدرتها وزارة الصناعة وتقنية المعلومات في عام ٢٠٠٩م. وقد تطلّبت هذه السياسة من الشركات الأجنبيّة أن: «تُتقِن» التقنيات الأساسيّة لـ«مَرْكبات الطاقة الجديدة»، في إطار اتّفاقيّة مشروع مشترك مع شريك صينيّ، باعتبار ذلك، شرطاً للحصول على تراخيص بالتصنيع، وغيرها من المخصّصات الحكوميّة الأخرى الممنوحة لتلك المَرْكبات[٦٣]. ولذا، فلَطالَما اشتكت الشركات الأجنبيّة -مراراً وتكراراً- من شعورها بالاضطرارِ إلى الدخول في هذه الاتّفاقيّات، فيما قالت الصين: إنّ هذا الشرط ثمنٌ عادل للوصول إلى سوقها. فيما أشار الاستطلاع السنويّ الذي أجرته الغرفة التجاريّة للاتّحاد الأوروبي في الصين في عام ٢٠١٩م، إلى أنّ ٢٠٪ من المشاركين في الاستطلاع شعروا بتعرّضهم لضغوط؛ من أجل نقل التقنية، مقابل استمرار الوصول إلى الأسواق، وهي نسبة تزيد عن نسبة ١٠٪ من الذين شعروا بالأمر نفسه في عام ٢٠١٧م[٦٤]. وقد أعرَبَت شركات أميركيّة، مثل: شركة «دوبونت» (DuPont)، عن مخاوف مماثلة، ففي عام

(61) "Population, Total - CHINA, United States," *World Bank*, accessed August 2021, https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=CN-US.

(62) Dan Prud'homme, Max von Zedwitz, Joachim Jan Thraen, and Martin Bader, "'*Forced Technology Transfer Policies: Workings in China and Strategic Implications*," Technological Forecasting and Social Change, 134, September, 2018, https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0040162517304602.

(63) Dan Prud'homme, Max von Zedwitz, Joachim Jan Thraen, and Martin Bader, "'*Forced Technology Transfer Policies* …"

(64) Julie Wernau, "Forced Tech Transfers Are on the Rise in China, European Firms Say," *The Wall Street Journal*, May 20, 2019, https://www.wsj.com/articles/forced-tech-transfers-are-on-the-rise-in-china-european-firms-say-11558344240.

٢٠٠٦م، عقدَت دوبونت صفقةً مع شركة «تشانغ جياغانغ غلوري» (Zhangjiagang Glory)، وهي شريكها الصينيّ، ودرَّبتها على إنتاج بوليمرات «سورونا» (Sorona) وحياكتها إلى ألياف. وقد وصفَت دوبونت هذه الصفقة بأنّها صفقة «ترسيم»، أي: نوع من الرسوم أو الدفع، مقابل الدخول إلى الأسواق الصينية[٦٥].

وقد شعرت شركات «التقنية الفائقة» الإستراتيجيّة تحديداً، مثل: الشركات العاملة في مجال الاتّصالات، بتعرُّضها لضغوط؛ من أجل نقل التقنية، فالصين ذات قيمة كبيرة لشركات تصنيع الهاتف المحمول الأميركيّة، سواء بصفتها قاعدةَ إنتاج، أو سوقاً. وكثير من شركات الهاتف المحمول الرائدة في العالم، صنَّعت -على الأقلّ- بعضَ أجزاء هواتفها في الصين، مدفوعةً -جزئيّاً- بالعمالة الرخيصة، ومنها: «أبل»، و«موتورولا»، و«سامسونغ». ووَفقاً لتقرير نُشر بموقع «ABC News» في عام ٢٠١٢م، عن مصنع «فوكسكون» (Foxconn)، وهو المصنع الذي تُجمَّع فيه معظم قطع «آيفون» (الذي تُنتجه شركة أبل)، فإنّ رواتب العمّال هناك تبدأ من ١,٧٨ دولار في الساعة، مقابل الحدّ الأدنى للأجور في الولايات المتّحدة الذي يبلغ ٧,٢٥ دولار في الساعة[٦٦]. وقد سعَت الشركات التكتُّليّة المتعدّدة الجنسيّات (الأميركيّة وغيرها) إلى الحصول على حصّة أكبر من الأسواق العالميّة، من خلال التعاقد من الباطن على الإنتاج مع شركات تصنيع صينيّة رخيصة. وحفّزت أهدافٌ مماثلة جهودَهم للاستفادة من السوق الصينيّة، فقد نما بسرعة عددُ مشتركي الهاتف المحمول الصينيّين من نحو ٣٩٣ مليوناً -تقريباً- في عام ٢٠٠٥م، ليصل إلى ١,٧ مليار مستخدم في عام ٢٠١٩م[٦٧]. وهذه الأرقام، جعلت الصين إحدى أكبر أسواق الهواتف المحمولة، وأكثرها فرصًا وأسرعها نموّاً في العالم، وهو الأمر الذي زاد من جاذبيّة إنشاء قواعد للإنتاج في البلاد.

(65) Lingling Wei and Bob Davis, "How China Systematically PRIES Technology from U.S. Companies," *The Wall Street Journal*, September 26, 2018, https://www.wsj.com/articles/how-china-systematically-pries-technology-from-u-s-companies-1537972066.

(66) Bill Weir, "A Trip to The iFactory: 'Nightline' Gets an Unprecedented Glimpse Inside Apple's Chinese Core," *ABC News*, February 2012, https://abcnews.go.com/International/trip-ifactory-nightline-unprecedented-glimpse-inside-apples-chinese/story?id=15748745; "Minimum Wage," *United States Department of Labor*, accessed September 2021, https://www.dol.gov/general/topic/wages/minimumwage#:~:text=The%20federal%20minimum%20wage%20for,of%20the%20two%20minimum%20wages.

(67) "Mobile Cellular Subscriptions - United States, China," *World Bank*, accessed September 2021, https://data.worldbank.org/indicator/IT.CEL.SETS?locations=US-CN.

أسهمَت عمليّات التصنيع التي تقوم بها الشركات الكبرى –مباشرةً– في بناء المعارف المحلّيّة في الصين، وتطوير قدرتها الابتكاريّة. وفي مقابلة في عام ٢٠١٧م، بالمنتدى العالمي للثروة، أدلى «تيم كوك» (الرئيس التنفيذيّ لشركة أبل) بآراء حول كيفيّة حدوث هذه العمليّة فيما يتعلّق بسلسلة أبل للتوريد[٦٨]. فرفض الفكرة القائلة: إنّ الابتكار والتصميم يكونان في الولايات المتّحدة، ثمّ لا يبقى سوى أن تُرسَل النتائج إلى الصين؛ من أجل إتمام عمليّة الإنتاج، قائلاً: إنّ كثيراً من مرحلة الابتكار تقع –في الواقع– خلال عمليّة التصنيع نفسها. وأكّد قائلاً:

> الحقيقة أنّ هندسة العمليّات وتطويرها المرتبطة بمُنتَجاتنا؛ تتطلّب ابتكاراً بحدّ ذاتها، لا للمنتَج فحسب، بل لطريقة تصنيعه؛ لأنّنا نريد التصنيع لمئات الملايين، مع مستوى جودة تنعدم عنده العيوب. ... وطريقة تحقيق هذا، تتطلّب شراكة تامّة، وبخاصّة عند تخطّي الحدود والإمكانات بشأن الموادّ التي لديك، ودقّة المواصفات التي تفرضها.

لكي تستطيع أبل تصنيع مُنتَجاتها بالجودة والحجم اللذَين توفّرهما، فلا بدّ أن يكون لديها مزيد من العلاقة التفاعُليّة والتعاونيّة مع شركائها في التصنيع، إذ تكون تدفّقات المعرفة أكثر أفقيّةً ممّا هو متصوَّر عادةً، ولا غرو أن عمليّات الشركات الأجنبيّة (مثل: شركة أبل)؛ تتطلّب تصنيعاً متقدّماً بتقنية ودقّة فائقتَين، وقد أدّى هذا إلى زيادة الطلب على المواهب الصينيّة المهنيّة، إضافةً إلى ارتفاع مستوى «الأَتْمَتَة» (automation)، وهذان المصدران شهدَا مزيداً من التطوّر خلال عمليّة التصنيع نفسها. وحتى لو كانت تكلفة العمالة المنخفضة، هي ما اجتذب الشركات في البداية لنقل إنتاجها إلى الصين، فإن نوعيّة المهارات المتاحة ووفرتها، هما سبب استمرار كثير من الشركات اليوم هناك. وكما أكّد كوك، فإنّ: «المرء يجد في الصين نوعاً من التقاطُع بين المهارات الحرفيّة والروبوتات المتطوّرة... وهو أمرٌ نادر في الأماكن الأخرى»[٦٩]. وقد خلَق الاستثمار الأجنبيّ المباشر، حالةً من الطلب على الصين، وأمدَّها بالدعم التقنيّ، والقدرة التشغيليّة، والمواهب.

أدّت هذه البيئة القابلة للاختراق أيضاً، إلى بروز صناعات غير رسميّة موازية، مثل: الهواتف «المزيَّفة»، المعروفة في الصين باسم: «شانجاي» (shanzhai). وقد تعايشَت

(68) Fortune Global Forum, "Tim Cook Discusses Apple's Future in China | *Fortune*," *YouTube*, December 2017, https://www.youtube.com/watch?v=_ng8xQ-SNGc.

(69) Fortune Global Forum "Tim Cook Discusses Apple's Future in China | Fortune."

الصناعات «المزيَّفة» مع الصناعات الرسميّة في المنطقة الجغرافيّة ذاتها. بل عملت – أحياناً- ذات المرافق والتقنيات والعمّال المتعاقدين مع شركات عالميّة على إنتاج هواتف «مزيَّفة»[٧٠]. وازدهرَت تلك الصناعة في عامَي: ٢٠٠٣م و٢٠٠٤م، حين بدأ المصنِّعون الصينيّون المحلّيّون في إنتاج هواتف منخفضة التكلفة؛ لتلبية الطلب الكبير على الأجهزة الرخيصة داخل الصين وفي الدول النامية. وبمرور السنوات، انتقلت الصناعات «المزيَّفة» من إنتاج النسخ المُقلَّدة إلى حلول ابتكاريّة، وهواتف متوافقة مع الأسواق المتخصّصة، ومن أمثلة تلك التعديلات: إدراج منفذَين لـ«وحدة هُويّة المُشترِك» (SIM) في الهواتف. فبالنظر إلى أنّ أعداداً كبيرة من الصينيّين كانوا ينتقلون بين مناطق تراخيص الاتّصالات، كان هناك طلب كبير على هواتف يمكنها العمل مع عدّة خطوط لتجنّب رسوم التجوال، وقد لبَّى هذَان المنفذان حاجة المستهلكين الذين كانوا يستخدمون خطّين هاتفيين في الوقت نفسه[٧١]. ويعمل مصنِّعو «المزيَّفات» في بيئات تعاونيّة، وشاغلهم الأوّل، هو صنع مُنتَجات تلقى رواجاً، فهم لا يهتمّون بالملكيّة الفكريّة، الأمر الذي يوفّر لهم (عند تشابُكه مع ثقافة التشارُك المعرفيّ) تجاوُباً سريعاً من السوق، لتطوير مُنتَجاتهم وتجميعها وتوزيعها بحلول مبتكرة وأسعار أرخص بكثير. وقد منحهم هذا ميزةً تنافُسيّة على مصنِّعي الهواتف الدوليّين الكبار، مثل: «نوكيا» و«موتورولا».

تتّضح بدقّة الديناميّة التي تستفيد بها الصناعات الرسميّة وغير الرسميّة، بعضُها من بعض، في «شِنجِن» (Shenzhen)، وهي منطقة اقتصاديّة خاصّة، استفادت من الاستثمار الأجنبيّ المباشر في بدايات عِقد الثمانينيّات من القرن الميلادي العشرين، بعد سنّ سياسات الإصلاح والانفتاح، وليس من قبيل الصدفة، أنّ تلك المنطقة هي أيضاً مقرّ كثير من معامل التصنيع المزيَّف. أمّا اليوم، فإنّ «شِنجِن» تُسمّى في الإعلام «وادي السليكون الصينيّ»، فهي مركز رئيس للابتكار، وأنشطة البحث والتطوير في الصين، وهي أيضاً، منشأ ومقرّ أنموذج الحرب التجاريّة بين الولايات المتّحدة والصين، أي: شركة «هواووي». ففي ثلاثة عقود ونيّف، صعدت شركة «هواووي» إلى موقع الصدارة بين شركات الاتصالات العالميّة، وقد سجّلت إيرادات بقيمة ١٠٠ مليار دولار في عام

(70) Fan Yang, "*Faked in China: Nation Branding, Counterfeit Culture, and Globalization*" (Indiana University Press, 2016), 69.

(71) "China's Copycat Manufacturers Are Now Pushing the Boundaries of Innovation," *South China Morning Post*, May 20, 2015, https://www.scmp.com/native/business/topics/invest-china/article/1802238/chinas-copycat-manufacturers-are-now-pushing.

٢٠١٨م[٧٢]. وتفخر الشركة بكونها إحدى أكبر مَحافِظ براءات الاختراع في العالَم، فبنهاية عام ٢٠٢٠م، كان لدى الشركة ما يربو على ١٠٠ ألف براءة اختراع نشطة. وليس هذا بالأمر المفاجئ؛ نظراً لاستثمارها ١٥,٩٪ من إجمالي إيراداتها في البحث والتطوير في ذلك العام وحده[٧٣]. على الصعيد الدولّي، احتلّت «هواووي» المرتبةَ الأولى في عدد ما قُدِّم من طلبات براءات الاختراع الدوليّة للشركات، تلاها شركة (ZTE)، عملاق الاتّصالات الصينيّ الآخَر. وساعدت هذه الشركات الابتكاريّة في دفع الصين إلى المرتبة الثانية في عدد الطلبات الدوليّة المُقدَّمة من خلال «معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع»، وفي الواقع، يمكن للصين أن تتباهى بنموٍّ سنويّ من رقمين في تطبيقات «معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع» منذ عام ٢٠٠٣م[٧٤].

٣. ٢. تشريعات الملكيّة الفكريّة وتراخي الدولة في إنفاذها

يتناول هذا القسم الفرعيّ، المكوِّن الثاني في النهج الصينيّ، وهو موقف مُتراخٍ تجاه عمليّة الإنفاذ المناسبة لحقوق الملكيّة الفكريّة. وكما أوضحنا في القسم الفرعيّ السابق، كان نجاح الصين –بقدر كبير– نتيجة التعلُّم عبر القنوات الرسميّة وغير الرسميّة، مثل: التقليد، الأمر الذي أدّى –في الأغلب– إلى انتهاكات لحقوق الملكيّة الفكريّة. وبمرور السنوات، أغضَت الحكومة الصينيّة عن هذه الانتهاكات؛ للسماح بنقل التقنية بشكل أسلَس. وفي محاولة لكبح الانتهاكات الصينيّة، حاوَلت المنظّمات الدوليّة والشركات الأجنبيّة والباحثون إلقاء اللائمة على جوانب مختلفة من نظام الملكيّة الفكريّة الصينيّ، وفي الأساس، إجراءات الإنفاذ القاصرة فيه، لا بسبب التشريعات غير الكافية، ففي عام ٢٠٠٣م، قدَّر مجلس الأعمال الأميركيّ/الصينيّ، أنّ: السلعَ المزيَّفة، تمثّل ما يصل إلى نحو ١٥–٢٠٪ من كامل الناتج المحلّيّ الإجماليّ الصينيّ[٧٥]، وقد أدّت الانتهاكات الخطيرة للملكيّة الفكريّة إلى سلسلة من التهديدات الأميركيّة بفرض عقوبات تجاريّة،

(72) Lindsay Maizland and Andrew Chatzky, "Huawei: China's Controversial Tech Giant," *Council on Foreign Relations*, 2020, https://www.cfr.org/backgrounder/huawei-chinas-controversial-tech-giant.

(73) "Research & Innovation," *Huawei*, April 8, 2021, https://www.huawei.com/en/corporate-information/research-development.

(74) Peter K. Yu, "China, 'Belt and Road,' and Intellectual Property Cooperation," *Texas A&M Law Scholarship*, 2019, https://scholarship.law.tamu.edu/facscholar/1340/.

(75) Evelyn Iritani, "Bootleggers Raise Stakes in China's Piracy Fight," *Los Angeles Times*, July 20, 2003, https://www.latimes.com/archives/la-xpm-2003-jul-20-fi-counterfeit20-story.html.

وأصبحت «منظّمة التجارة العالميّة»، بعد انضمام الصين إليها في عام ٢٠٠١م، هي المنصّة الرئيسيّة للولايات المتّحدة للتعبير عن مثل تلك المخاوف. إلّا أنّه كما يشير النموّ المتواصل للصناعات المزيَّفة، لم تدعم السلطات الصينيّة حماية الملكيّة الفكريّة بشكلٍ فعّال. وكلُّ ذلك، يثير تساؤلات حول ما قد جرى بالفعل على مستوى الدولة، فيما يتعلّق بالتشريعات والإنفاذ.

ففيما يتعلّق بتشريعات الملكيّة الفكريّة، هناك بعض الأحكام التي تُميّز الصين عن نظرائها الغربيّين. على سبيل المثال، وعلى عكس القاعدة الأميركيّة «أوّل مَن اخترع»، تتميّز القوانين الصينيّة المتعلّقة ببراءات الاختراع والعلامات التجاريّة بقاعدة «أوّل من تقدَّم بالطلب»[٧٦]، وبموجب هذه القاعدة، يُمنَح الطرف الذي يتقدَّم أوّلًا لتسجيل علامة تجاريّة أو الحصول على براءة اختراع الحقَّ في ذلك، بغضّ النظر عمّن اخترع بالفعل، أو أوّل مَن استخدم تلك العلامة التجاريّة، وقد أفاد هذا المُنتِجين الصينيّين في الأغلب. علاوةً على ذلك، كانت تجارب براءات الاختراع سريعة، من دون أيّ لجان تقييم أو تحقيق، لكن إذ جرى تجاوُز هذه الاختلافات الفنّيّة، فإنّ تشريعات الملكيّة الفكريّة الصينيّة تتماشى -في الأغلب- مع معايير منظّمة التجارة العالميّة، وتُعدُّ -بالتالي- كافيةً من ناحية العقوبات المفروضة على القرصنة، وانتهاكات حقوق التأليف والنشر، ومن ثَمّ، فإنّ الإنفاذ يبدو هو المصدر الحقيقيّ للإشكال.

تُطبّق الصين قوانينها للملكيّة الفكريّة عبر أشكال إداريّة ومدنيّة وجنائيّة من الأحكام القضائيّة. والمسألة مفادها أنّ هناك، في المستوى الإداريّ المحلّيّ، إحجامٌ عن إحالة القضايا إلى المحاكم. ففي الأغلب، تتعارَض مصالح الحكومات المحلّيّة مع حماية حقوق الملكيّة الفكريّة والإجراءات القانونيّة الواجبة، وتستفيد الاقتصادات المحلّيّة من أنشطة التزييف والتقليد؛ فتحقق الازدهار العامّ، وفي الأغلب، يستفيد المسؤولون الإداريّون المحلّيّون أيضاً، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وحتّى القضايا التي أُحيلَت إلى السلطة القضائيّة، قد تَعرقلها عوامل، مثل: صلات المحكمة بالحزب الشيوعيّ، أو التعويضات غير الكافية عن الأضرار. ومن الأمثلة على هذه المشكلة في الإنفاذ: قضيّةٌ رفعتها خمس علاماتٍ تجاريّة فاخرة إلى محكمة الشعب العُليا في بكّين عام ٢٠٠٦م،

(76) The US changed its first-to-invent rule to first-to-file after the passage of the America Invents Act, see: Anthony Lombardi, "Is the First-Inventor-to-File System Constitutional"? *Finnegan*, 2013, https://www.finnegan.com/en/insights/blogs/prosecution-first/is-the-first-inventor-to-file-system-constitutional.html.

ضدّ مُلّاك «سوق الحرير» الصينيّ؛ لسماحهم بانتهاكات للملكيّة الفكرية من خلال بيع سلع مزيَّفة، وقد قضَت المحكمة بتعويضات مقدراها ٢٥٠٠ دولار لكلّ مدَّعٍ. غير أنّ هذه التعويضات لم تفعل سوى القليل لردع الانتهاكات المستقبليّة، ولا تكاد تصل إلى حجم ما تكبّدته هذه العلامات التجاريّة من خسائر. وفي عام ٢٠١١م، عُلّقت لافتة في السوق، تقول: «احموا حقوق الملكيّة الفكريّة، كونوا ملتزمين بالقانون»، وهو أمرٌ يُسلّط مزيداً من الضوء على التناقض الصارخ بين دعوات الصين إلى الحماية نظريّاً وبين الحقيقة على أرض الواقع في ذلك الوقت(٧٧). أمّا بالنسبة للملكيّة الفكريّة المتعلّقة بالتقنية، فإنّ عدم وجود آليّة إنفاذ فعّالة، هو أمرٌ يحمي أنشطة التزييف التي تعدُّ قنوات مهمّة لنقل التقنية للخبرات المحلّيّة وتطويرها بشكل غير رسميّ. ومع حماية الدولة، تعلَّم المُنتِجون الصينيّون كيفيّة إعادة إنتاج التقنيات الأجنبيّة وتعديلها وتطويرها؛ في عمليّةٍ أسفرَت عن ظهور الابتكار المحلّيّ في نهاية المطاف.

٣. ٣. بناء نظام لحقوق الملكيّة الفكريّة

تعلّمت الصين -عبر عدّة عقود- من التقنيات الأجنبيّة، فيما حافظت في الوقت نفسه، على نظامٍ مُتراخٍ في حماية الملكيّة الفكريّة، وكان كلّ ذلك في مصلحتها. ومع ذلك، فنتيجةَ بناء الصين قدرتَها الابتكاريّة، وبعد أن صارت هي نفسها من أبرز مُنتجي الملكيّة الفكريّة، أصبح تعزيز حماية الملكيّة الفكريّة أولويّةً لديها، فقد سرَّعت الحكومة الصينيّة، في السنوات الأخيرة، إصلاحات نظامها الوطنيّ للملكيّة الفكريّة. وفي مقالةٍ كتبتها لـ«ويبو» القاضية «تاو كاي يوان» (Tao Kaiyuan)، نائبة رئيس محكمة الشعب العُليا بجمهوريّة الصين الشعبيّة، لخَّصت القاضية أبرز التطوّرات في نظام الملكيّة الفكريّة الصينيّ. وأشارت إلى أنّ الإعلان في عام ٢٠٠٨م عن «معالِم الملكيّة الفكريّة الوطنيّة» (Outline of the National Intellectual Property)، قد دعا إلى تعزيز دور القضاء في حماية حقوق الملكيّة الفكريّة. وفي عام ٢٠١٤م، أُقيمت محاكم للملكيّة الفكريّة في: بكّين وشانغهاي وغوانزو (Guangzhou)؛ لدراسة مسألة

(77) Gillian Kassner, "China's IP Reform: State Interests Align with Intellectual Property Protection (Again)," *Harvard Journal of Law & Technology*, April 2012, https://jolt.law.harvard.edu/digest/chinas-ip-reform-state-interests-align-with-intellectual-property-protection-again.

إقامة نظام صينيّ متخصّص في الفصل في أحكام الملكيّة الفكريّة، وفي عام ٢٠١٧م، أصدرَت محكمة الشعب العُليا «معالِم الحماية القضائيّة لحقوق الملكيّة الفكريّة في الصين» (Outline of Judicial Protection of IPR in China). وقد تناولت تلك المعالِم، مجالاتٍ، من قبيل: إنشاء نظام محاكم الملكيّة الفكريّة على أساس إقليميّ، مع إتاحة الفرص للحصول على تعويضات كبيرة؛ لتكون رادعاً أفضل، إضافةً إلى إصلاحات؛ لتحسين الناحية الفنّيّة لتقصّي الحقائق، والجوانب الإجرائيّة لعمليّة التقاضي. وفي العام ذاته، أُقيمت ١٩ محكمة للملكيّة الفكريّة في أنحاء البلاد، وقد أُنشِئت هذه المحاكم المتخصّصة؛ لإعداد الجهاز القضائيّ بشكل أفضل؛ وللتعامل مع قضايا براءات الاختراع وغيرها من القضايا ذات التعقيدات الفنّيّة. إضافةً إلى ذلك، أُنشِئ نظام للطعن أمام المحاكم على المستوى الوطنيّ في عام ٢٠١٩م. وينعكس التقدّم الصينيّ في مجال الملكيّة الفكريّة في عدد القضايا المرفوعة أمام المحاكم الصينيّة، التي جعلت الصينَ في عام ٢٠٠٥م، البلدَ الأكثر تقاضياً من ناحية عدد القضايا المتعلّقة بالملكيّة الفكريّة، مع استمرار ارتفاع هذا العدد بمعدّل مرتفع[٧٨]. وكما قالت القاضية «تاو كاي يوان» في مقالتها، فقد: «أصبحت الصين، وبشكل متزايد، 'المكان المفضَّل لفضّ النزاعات الدوليّة حول الملكيّة الفكريّة»[٧٩].

يعكس توقيتُ تلك الإصلاحات، إعطاءَ الحكومة الصينيّة الأولويّةَ لمصالح الشركات المحلّيّة؛ عند وضعها سياسات الملكيّة الفكريّة، فصار -على الأرجَّح- أنّ الشركات الصينيّة باتت –الآن- في موقع هجوميّ لا دفاعيّ؛ في الدعاوى القضائيّة المتّصلة بالملكيّة الفكريّة. وقد رأت مقالة نُشِرت في سبتمبر عام ٢٠٢١م، بجريدة «فاينانشيال تايمز: أنّ الشركات الصينيّة –بالفعل- هي المستفيد الرئيس من التطوّر الأخير في الأحكام المتعلّقة بالملكيّة الفكريّة، فيما صارت الشركات الأجنبيّة هدفاً لها. وضمن قائمة متنامية من الشركات الأجنبيّة التي تُقاضَى بسبب انتهاكات الملكيّة الفكريّة في الصين، هناك شركة «أبل» التي تُقاضيها شركة «شانغهاي جِيجَن لتقنيات الشبكات الذكيّة» المحدودة

(78) Jeremy Smith Yukon Huang, "China's Record on Intellectual Property Rights Is Getting Better and Better," *Foreign Policy*, October 16, 2019, https://foreignpolicy.com/2019/10/16/china-intellectual-property-theft-progress/.

(79) Kaiyuan Tao, "China's Commitment to Strengthening IP Judicial Protection and Creating a Bright Future for IP Rights," *WIPO*, June 2019, https://www.wipo.int/wipo_magazine/en/2019/03/article_0004.html.

(Shanghai Zhizhen Intelligent Network Technology Co Ltd)، وهي شركة صينيّة في مجال الذكاء الصناعيّ، تزعم أنّ تقنية التعرّف على الصوت التي تقدّمها شركة أبل تنتهك براءةَ اختراعٍ بحَوزتها[٨٠].

وإضافةً إلى هذه الجهود المحلّيّة الرامية إلى تأسيس نظام موثوق لحقوق الملكيّة الفكريّة، يبدو أنّ الصين تخطو خطوة أخرى إلى الأمام، من خلال السعي إلى القيام بدور أكثر نشاطاً في جهود وضع المعايير الدوليّة، ففي عام ٢٠١٥م، حدّدت الصين خطّة خمسيّة بعنوان: «خطّة إصلاح التقييس»، تسلّط الضوء على «تعزيز معايير التقنية الصينيّة المميَّزة والخاصّة، لتصبح معايير دوليّة في خدمة الشركات والصناعة الصينيّة لتصبح عالميّة»[٨١]. وتقييس الملكيّة الفكريّة من العناصر المهمّة في هذا المسعى، فقد بدأت الصين في الصعود بوصفها من مناصري حقوق الملكيّة الفكريّة، من خلال «مبادرة الحزام والطريق» (Belt and Road Initiative)، وهو برنامج تروِّج له الصين؛ كأحد جهود تطوير البنية التحتيّة والتواصل الإقليميَّين؛ لتسهيل النموّ الاقتصاديّ والازدهار في بلدان المبادرة، ولم تسهّل تلك المبادرة على الصين الوصول الأوسع للموادّ الخام وللأسواق الجديدة فحسب، بل أعانتها –أيضاً– على نشر التقنيات والمعايير الصينيّة، غير أنّ لهذا الأمر مخاطر، حدّدتها وسائل الإعلام الصينيّة وأبرَزَتها للشركات الصينيّة، التي قد تُكشَف أفكارُها وحقوقُها في الملكيّة الفكريّة، أو ينسخها منافِسون محلّيّون[٨٢]. ويتمحوّر جانب أساسّي من أجندة «مبادرة الحزام والطريق» في مسألة تنسيق السياسات، ومن أبرز مكوِّناتها: سياسات الملكيّة الفكريّة[٨٣]، فمنذ الإعلان عن

(80) Maki Sagami, "China Goes on an Intellectual Property Offensive," *Financial Times*, 2021, September, https://www.ft.com/content/c78b69e3-82bd-4f72-881c-12b2ca1ce926; "Chinese Artificial Intelligence Company Files $1.4 Billion Lawsuit against Apple," *CNBC*, 2020, August, https://www.cnbc.com/2020/08/03/chinese-ai-company-files-1point4-billion-lawsuit-against-apple.html.

(81) "China in International Standards Setting: USCBC Recommendations for Constructive Participation," *The US-China Business Council*, February 2020, https://www.uschina.org/sites/default/files/china_in_international_standards_setting.pdf.

(82) Liang Haiming, "Opinion: IP Protection Is Crucial to the Belt and Road Initiative," *CGTN*, accessed September 2021, https://news.cgtn.com/news/3d3d774d7a51444f79457a6333566d54/index.html; Matt Ho, "Why IP Protection in China Is Important to Both Beijing and Washington," *South China Morning Post*, May 6, 2021, https://www.scmp.com/news/china/politics/article/3132363/why-chinas-intellectual-property-protection-matters-beijing-and.

(83) David Blair, "BRI Allows Countries to Coordinate Economic, Trade Policies," *China Daily*, April 30, 2019, https://www.chinadaily.com.cn/a/201904/30/WS5cc7a3d4a3104842260b9417.html.

المبادرة، استضافت الصين مؤتمرَين مهمَّين حول الملكيّة الفكريّة للدول الواقعة على الحزام والطريق، وشرعَت في تقديم برنامج ماجستير في الملكيّة الفكريّة لطلّاب تلك الدول، إضافةً إلى ذلك، تضطلع الصين بدور «التوجيه» في عمليّة توصيل السياسات الكبرى، ومراجعة الملكيّة الفكريّة، وتشييد المرافق الأساسيّة، وتبادُل المعلومات والبيانات.

في الوقت نفسه، عمَّقَت الصين علاقتها مع «ويبو»، وفي تتويج لمكانة الصين الدوليّة الجديدة، دشنت «ويبو» مكتباً خارجيّاً لها في بكّين في عام ٢٠١٤م (وهو أحد ستّة مكاتب خارجيّة لـ«ويبو» حول العالم). وفي عام ٢٠١٩م، اقترح وزير الخارجيّة الصينيّ «يانغ يي» (Wang Yi)، اسم مسؤول صينيّ، يُدعَى «وانغ بين ينغ» (Wang Binying)، ليَخلُف المدير العامّ لـ«ويبو» عند انتهاء ولايته في عام ٢٠٢٠م[٨٤]. ومن شأن جهود التعاون في الملكيّة الفكريّة التي تبذلها الصين عبر «مبادرة الحزام والطرق»، مصحوبةً بدورها القياديّ في «ويبو»، أن يمنحها نفوذاً واسعًا للتأثير في المؤسسات العالميّة الناشئة، المختصّة بإدارة الملكيّة الفكريّة. وفي مقابلة مع «شبكة تلفزيون الصين الدوليّة» (CGTN)، صرّح المدير السابق لـ«ويبو»، «فرانسيس غوري» (Francis Gurry)، قائلاً:

> هناك رؤية إستراتيجيّة وقيادة من القمّة في الصين. وهذا يمَسّ بناء القدرة العلميّة والابتكار، أي: الجديدَ من المُنتَجات والخدمات والتقنية التي تدخل الاقتصاد، وتدخل في إطار الملكيّة الفكريّة، التي يُناط بها حماية الميزة التنافُسيّة التي يوفّرها ذلك الابتكار. [وذكَرَ المدير العامّ –أيضاً– أنّ: تسلسل ورؤية كيفيّة تناسُق هذه العناصر معاً] واضحة في الصين بشكل غير عاديّ[٨٥].

٤. خاتمة: التعلُّم من الصين؟

تقف المملكة العربيّة السعوديّة –اليومَ– على مفترق طرق فيما يتعلّق بالابتكار، ولا يمكن للمملكة استنساخ كلّ شيء من التجربة الصينيّة، ومن أسباب ذلك: أنّ المملكة لا تستطيع أن تمنح الشركات الأجنبيّة المزايا نفسَها التي منحتها إيّاها الصينُ، فهي

(84) Colum Lynch, "China Bids to Lead World Agency Protecting Intellectual Property," *Foreign Policy*, November 26, 2019, https://foreignpolicy.com/2019/11/26/china-bids-lead-world-intellectual-property-organization-wipo/.

(85) Kaiyuan Tao, "*China's Commitment to Strengthening IP*."

لا تملك سوقاً بحجم السوق الصينيّة نفسه، ولا يمكنها توفير العمالة الرخيصة التي أتاحتها الصين يوماً. ومع ذلك، يمكن للمملكة، في هذه المرحلة من مراحل تطوّرها الاقتصاديّ، أن تتبنّى نهجاً مزدوَجاً شبيهاً بالنهج الصينيّ، يتألّف من: بناء قدرتها الابتكاريّة، مع اتّباع آليّة إنفاذ متراخية لحقوق الملكيّة الفكريّة، وذلك، من أجل تسهيل نقل التقنية. ولتحقيق هذا الأمر، على المملكة الاستفادة من خصائصها الفريدة، مثل: مركزيّة موقعها؛ لجذب الاستثمار الأجنبيّ المباشر، والوقت الذي ستستغرقه لإصلاح نظامها القضائيّ والقانونيّ. فمن نواحٍ كثيرة، يعَدّ التراخي في الإنفاذ وضعاً أساسياً من أوجه القصور الحاضرة في النظام القانونيّ السعوديّ، فالقانون السعوديّ، الذي تحكمه الشريعة في المقام الأوّل، غير مُدوَّن، والقرارات تخضع لتقدير القاضي من دون التزامٍ بسوابق له، وقد أدّى هذا –تاريخيّاً– (إضافةً لقضايا أخرى، مثل: تداخُل الاختصاصات التشريعيّة والقضائيّة) إلى وجود نظام قانونيّ غير متّسق، ولا يمكن التنبّؤ به، وتمتدّ هذه الإشكاليّات إلى قضايا متعلّقة بالملكيّة الفكريّة. وعبر السنوات القليلة المنصرمة، اتّخذت البلاد خطوات جادّة نحو إصلاح القضاء وإعادة هيكلته. ففي فبراير عام ٢٠٢١م، أعلن وليّ العهد الأمير محمّد بن سلمان خطّته للموافقة على أربعة مشاريع قوانين جديدة، هي: قانون الأحوال الشخصيّة، وقانون المعامَلات المدنيّة، والقانون الجزائيّ للعقوبات التقديريّة، وقانون الإثبات. وستضع هذه الإصلاحاتُ القضائيّة الجديدة المملكةَ على طريق التقنين والتدوين[٨٦]. في غضون ذلك، لا بدّ للمملكة أن تستفيد من «نافذة الفرص» هذه؛ لاكتساب الدراية الفنّيّة، وبناء إطار تشريعيّ متين لحقوق الملكيّة الفكريّة.

أمّا في مفاوضات التجارة الدوليّة، فمن الضروريّ للمملكة حماية امتيازاتها؛ كدولة نامية. فعلى الدول النامية (ومنها المملكة العربيّة السعوديّة)، أن تتساءل حول: دوافع الضغوط الرامية إلى تطبيق معايير عالية للملكيّة الفكريّة، وأن تدقّقَ في تأثيرات مثل هذه المعايير على اقتصاداتها، فالقوى الاقتصاديّة الكبرى، مثل: الولايات المتّحدة والصين، مهتمّة بإنشاء أسواق جديدة لا بإتاحة الفرص لمنافِسين جُدُد. فمن القيم الأساسيّة لنظام الدولة القوميّة، تركيزُها في المصلحة الوطنيّة للبلاد، ومن خلال الالتزام

(86) Marwa Rashad, "Saudi Arabia Announces New Judicial Reforms in a Move towards Codified Law," *Reuters*, February 2021, https://www.reuters.com/article/us-saudi-judiciary-idUSKBN2A82E6.

بمعايير عالية للملكيّة الفكريّة، تضطر الدول النامية إلى استكشاف أراضٍ مجهولة، فمن الناحية التاريخيّة، لم تقم أيّ دولة متقدّمة بتطوير اقتصادها المعرفيّ في بيئة ذات معايير مرتفعة بهذا الشكل[٨٧]. فبموجب «اتّفاقيّة باريس»، أتاح مبدأ «المعالَجة الوطنيّة» ما سُمِّيَ «عدم التماثُل» (asymmetries)، الذي سمح لشتى الدول باعتماد معايير مختلفة في الحماية، تبعاً لمستوى التنمية الوطنيّة لديها، ومع استمرار تفاقُم الفجوة التقنيّة بين الدول المتقدّمة والنامية، فإنّ «الاتّفاقيّة حول الجوانب التجاريّة لحقوق الملكيّة الفكريّة» (Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights)، أو اتّفاقيّة «تريبس» (TRIPS)، تمنح الدول النامية امتيازاتٍ، من خلال منحها بعض «المرونة» التي تتيح لها متابعة سياساتها الخاصّة في الاقتصاد الكلّيّ، من خلال معايير تتلاءم مع الاتّفاقيّة[٨٨].

خلال استعراض السياسة التجاريّة السعوديّة في منظّمة التجارة العالميّة في مارس عام ٢٠٢١م، دعَت الولايات المتّحدة المملكة العربيّة السعوديّة إلى التنازل عن المعامَلة الخاصّة والتفضيليّة في مفاوضات المنظّمة، وذلك، بحجّة أنّ: المملكة صارت –اليوم– عضواً في مجموعة العشرين، ودولة ذات دخل مرتفع، إلّا أنّ هذه الحجّة لا تُبطِل وضع السعوديّة باعتبارِها بلداً نامياً، فالثروة ليست انعكاساً للتنمية. وقد يكون هناك حافزٌ ما لدى المملكة العربيّة السعوديّة لاسترضاء القوى الأجنبيّة، مثل: الولايات المتّحدة، ولا سيّما في ظلّ الادّعاء القائل: إنّ المعايير العالية للملكيّة الفكريّة تجتذب مزيداً من الاستثمار الأجنبيّ المباشر. ومع ذلك، فمن الواضح، أنّ مساعدة الحماية الكبيرة لحقوق الملكيّة الفكريّة في إقناع الجهات الأجنبيّة بالاستثمار في بلدٍ من البلدان النامية –ليست شرطاً ضروريّاً. ويتّضح هذا في التدفّقات الكبيرة للاستثمار الأجنبيّ إلى دولٍ ذات معايير ضعيفة للملكيّة الفكريّة تاريخيّاً، مثل: الصين والبرازيل[٨٩]. فلدى بعض الدول النامية مزايا نسبيّة، من قبيل: الامتياز في تكلفة التصنيع، أو حجم السوق الذي (كما في الحالة

(87) Carlos M. Correa, "*In Intellectual Property Rights, the WTO and Developing Countries: the TRIPs Agreement and Policy Options*, (London: Zed Books, 2000), pp. 3-4, 3-4.

(88) "Advice on Flexibilities under the TRIPS Agreement," *WIPO*, accessed May 16, 2021, https://www.wipo.int/ip-development/en/policy_legislative_assistance/advice_trips.html.

(89) Rod Falvey and Neil Foster, *United Nations Industrial Development Organization*, accessed May 16, 2021, https://www.unido.org/sites/default/files/2009-04/Role_of_intellectual_property_rights_in_technology_transfer_and_economic_growth_0.pdf.

الصينيّة) يمثّل حافزاً أقوى بكثير للمستثمرين الأجانب[٩٠]. فيجب على المملكة التركيز في تنويع ميزتها النسبيّة وتطويرها؛ في سعيها وراء الاستثمار الأجنبيّ المباشر.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة؛ لمواءمة معايير الملكيّة الفكريّة وتدويلها، فإنّ الحكومات الوطنيّة هي التي تمنح حقوق الملكيّة الفكريّة، وهي صالحة في إطار الولاية القضائيّة الوطنيّة فحسب. ولذا، وجب على الدول النامية، أن تدرك أوجهَ المرونة التي تتيحها اتّفاقيّة «تريبس»، وتوظفها إستراتيجيّاً؛ لتحقيق أقصى قدر من أهدافها للتنمية الاقتصاديّة وتعزيزها، ويمكن طرح حُجّة أخلاقيّة، مفادها أنّ: الدول النامية يجب أن تحظى بأوجه المرونة والحرّيّات نفسها، التي استفادت منها -يوماً ما- الدول المتقدّمة. وبالمثل، يبدو جليّاً أنّ هناك واجبًا أخلاقيًّا؛ يحتّم احترام حقوق الملكيّة الفكريّة وحمايتها، ولكي يستطيع المجتمع الدوليّ بناء مؤسّسات دوليّة نزيهة وفعّالة للملكيّة الفكريّة، فإنّ من الضروريّ للغاية، تحقيق التوازن بين هذه المسائل الأخلاقيّة. وهكذا، حين يتعلّق الأمر بحماية حقوق الملكيّة الفكريّة المتعلّقة بالتقنية، فإنّ الأمر لا يتعلّق بما إن كان على المملكة العربيّة السعوديّة اتّباع نظام قويّ للملكيّة الفكريّة أم لا، بل هي مسألة توقيت.

(90) Kamal Saggi, Keith E. Maskus, and Bernard Hoekman, "Transfer of Technology to Developing Countries: Unilateral and Multilateral Policy Options," *Policy Research Working Papers*, 2004, https://doi.org/10.1596/1813-9450-3332, 20.

المؤلف

تخرجت **نورة حمود عبد العزيز الزيد** من جامعة براون (Brown) بدرجتَي بكالوريوس في العلاقات الدوليّة ودراسات الشرق الأوسط. تناولَت في أطروحة التخرّج، مسألةَ التعليم القانونيّ في كلّيات الحقوق للبنات بمدينة جدّة السعوديّة، تُجيد العربيّة والإنجليزيّة والفرنسيّة. وتعمل منذ تخرّجت عام ٢٠١٦م، في مجال الاستشارات، ومعظمها في مشروعات تتعلّق بتمكين المرأة، وإصلاح السياسات التي تضع أعباءً غير متناسبة على المرأة في سوق العمل السعوديّ، عبر شركة (BMO)، وهي شركة محلّيّة. وفي عام ٢٠٢٠م، عملت مستشارة بالبنك الدوليّ في مشروعٍ «تقييم ريادة المرأة في الأعمال بالمملكة العربيّة السعوديّة»، و قد ساهم المشروع في إثراء أجندة اجتماعات «مجموعة العشرين» (G20) في الرياض عام ٢٠٢٠م. وبدافعٍ من الرؤى التي اكتسبتها حول الفرص والتحدّيات التي تواجه بيئة الأعمال السعوديّة، تدور اهتماماتها الحاضرة، حول تحفيز المحتوى المحلّيّ، ومعالجة العقبات المؤسّسيّة التي تواجه مساعي السعوديّة إلى أن تصبح اقتصاداً يقوم على الابتكار، وتهتمّ أيضاً، بتجارب اقتصادات شرقي آسيا وتطوّرها خصوصًا.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

مؤسسة غير حكومية مستقلة مقرها مدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية. وقد تأسس المركز عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، من قِبَل مؤسسة الملك فيصل من أجل الحفاظ على إرث المغفور له الملك فيصل ومواصلة رسالته النبيلة في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. يُعدُّ المركز منصة للبحوث والدراسات الإسلامية والمعاصرة، تجمع الباحثين ومراكز الأبحاث من المملكة وحول العالم، من خلال المؤتمرات وورش العمل والمحاضرات، وإنتاج ونشر الأعمال الأكاديمية، وأيضًا من خلال الحفاظ على المخطوطات الإسلامية. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة النقاشات والاهتمامات الأكاديمية، مُتتبّعا إسهامات المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والفنون، والآداب قديماً، وحديثاً.

تضم إدارة البحوث بالمركز مجموعة من الباحثين المرموقين والواعدين الساعين إلى إنتاج أبحاث وتحليلات متعمقة في مختلف المجالات، كالدراسات الثقافية، وعلم الاجتماع الاقتصادي، والدراسات الإفريقية، والدراسات الآسيوية، بالإضافة إلى الدراسات اليمنية.

يحتوي المركز على المكتبة التي تحتفظ بمخطوطات إسلامية نفيسة، وقواعد بيانات ضخمة في مجال العلوم الإنسانية، كما يضم إدارة المتاحف التي تحتوي على ست مجموعات قيمة يحفظها المركز، ويحتوي كذلك على متحف الفن العربي الإسلامي. ويضم المركز «دار الفيصل الثقافية»، وهي ذراعه التنفيذية فيما يتصل بصناعة النشر؛ حيث تقوم الدار بإصدار الكتب والمجلات الثقافية والمحكَّمة، كما يضم «دارة آل فيصل» التي تُعنى بتوثيق سيرة الملك فيصل وأبنائه، وحفظ تراثه.

لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة موقع المركز https://kfcris.com/ar

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٥٥٥٥٠٤ (١١ ٩٦٦+) - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com